

تقرير
مجلس الأغذية العالمي
عن
أعمال دورته السابعة

٢٥ - ٢٩ أيار/مايو ١٩٨١

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والثلاثون
الملحق رقم ١٩ (A/36/19)



الأمم المتحدة

تقرير
مجلس الأغذية العالمي
عن
أعمال دورته السابعة

٢٥ - ٢٩ أيار/مايو ١٩٨١

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والثلاثون
الملحق رقم ١٩ (A/36/19)



الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٨١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق

الأمم المتحدة

[الأصل : بالعربية/الصينية/الانكليزية/
الفرنسية/الاسبانية/الروسية]
[٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨١]

المحتويات

الفقرات الصفحة

الجزء الأول

مسائل معروضة على الجمعية العامة

٢ نتائج وتوصيات مجلس الأغذية العالمي المنعقد في دورته الوزارية السابعة

الجزء الثاني

سير أعمال المجلس

الفصل

١١	١٤— ١	المسائل التنظيمية	الأول —
١١	٨— ١	افتتاح الدورة	ألف —
١٣	٩	أعضاء المجلس	باء —
١٤	١١—١٠	الحضور	جيم —
١٦	١٢	أعضاء المكتب	دال —
١٦	١٣	جدول الأعمال	هاء —
١٦	١٤	الوثائق	واو —
١٧			الأغذية في إطار الاستراتيجية الإنمائية الدولية :	الثاني —
١٧	١١٦—١٥	تدابير لتعجيل بتنفيذها	
١٩	٥٥—٢٧	مجال العمل الوطني الحاسم	ألف —
٢٤	٨٩—٥٦	التجارة الدولية والأمن الغذائي العالمي	باء —
			احتمالات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	جيم —
٣٣	٩٨—٩٠		
٣٤	١١٦—٩٩	التعبئة من أجل الجهود المعجلة	دال —

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٣٨	١٤٨-١١٧	الثالث - دور مجلس الأغذية العالمي وعمله المقترح للمستقبل
٣٨	١٢٩-١١٧	ألف - دور مجلس الأغذية العالمي
٤٠	١٣٣-١٣٠	باء - اسهام الاجتماعات التحضيرية
٤٠	١٤٦-١٣٤	جيم - برنامج العمل للمستقبل
٤٢	١٤٨-١٤٧	دال - موعد ومكان انعقاد الدورتين المقبلتين
٤٣	١٥١-١٤٩	الرابع - تقرير المجلس الى الجمعية العامة
٤٣	١٥٠-١٤٩	ألف - تنظيم العمل
٤٣	١٥١	باء - مواقف وملاحظات بشأن النتائج والتوصيات

المرفقات

٤٥	المرفق الأول - التعبير عن الامتنان لحكومة وشعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية
٤٦	المرفق الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على الدورة الوزارية السابعة لمجلس الأغذية العالمي

الجزء الاول

مسائل معروضة على الجمعية العامة

نتائج وتوصيات مجلس الأغذية العالمي في دورته
الوزارية السابعة

- ١ - اجتمع مجلس الأغذية العالمي للأمم المتحدة على المستوى الوزاري من ٢٥ الى ٢٩ ايار/ مايو ١٩٨١ في نوفي ساد ، يوغوسلافيا . وأعرب المجلس عن تقديره العميق لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية على تضامنها الصادق مع المجلس باستضافة هذه الدورة ، وعلى ما أظهرته من كرم الضيافة . وانتخب المجلس بالاجماع رئيساً له السيد فرانشسكو مرينو راباغو وزير الزراعة والموارد المائية بحكومة المكسيك .
- ٢ - واستعرض المجلس احتمالات الأغذية في العالم في اطار الاعلان العالمي بشأن استئصال الجوع وسوء التغذية الذي اعتمده مؤتمر الأغذية العالمي عام ١٩٧٤ (١) والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٥٦/٣٥ ، المؤرخ في ٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٠ . ووضع الأولويات المحددة . والتدابير الوطنية والدولية الشاملة لتحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية بصورة فعّالة .
- ٣ - وكان الوضع الغذائي بالنسبة لملايين السكان في البلدان النامية حرجا للغاية بالرغم من الزيادات الملحوظة في الانتاج وتحسين التوزيع في بعض البلدان في العام الماضي . ورغم بعض مظاهر التقدم ، مثل ادماج تمويل واردات الحبوب ضمن مرافق صندوق النقد الدولي ، الا انه لا يزال من الضروري اعتماد تدابير مترابطة وملائمة تماما لتحقيق الأمن الغذائي العالمي . وهبط الانتاج العالمي من الحبوب منذ ١٩٧٨/١٩٧٩ ، وطبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة ، هبطت مخزونات العالم من الحبوب ، بوصفها تشكل نسبة من الاستهلاك ، الى ادنى مستوى لها منذ ١٩٧٥-١٩٧٦ . وعلى حين حققت بعض البلدان النامية مكاسب مرموقة في مجال الانتاج ، واجهت بلدان أخرى ، بما في ذلك بعض أقل البلدان نمواً وأشدّها تضرراً ، انخفاضاً في نصيب الفرد من الانتاج الغذائي ، وأصبحت البيئة الاقتصادية الخارجية أكثر صعوبة . وهناك عوامل مثل زيادة تكاليف الطاقة والأسمدة وللمستلزمات الزراعية الأخرى ، فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة ، وهذه العوامل تعمل بصورة خطيرة على عرقلة الجهود الرامية الى الاسراع بانتاج الأغذية .
- ٤ - وهناك عدد يتزايد باطراد من الشعوب التي تعاني من الجوع المزمن وسوء التغذية في بلدان العالم ذات الدخل المنخفض ، سواء بسبب عدم كفاية التقدم نحو اشباع الحاجات الغذائية والانمائية ، أم بسبب الكوارث الطبيعية والسياسية التي تؤدي الى تشريد السكان بصورة جماعية . وقد عرّضت هذه الاتجاهات ملايين السكان للمعاناة الشديدة والاذلال والموت ، كما كانت عقبة خطيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية . وقد وصلت الحالة في معظم أجزاء افريقيا الى ابعاد الأزمة الخطيرة نظراً لأن مستويات التغذية أخذت في التدهور بالقيمة المطلقة . ويلاحظ الوزراء مع

(١) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، من ٥ الى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم مبيعات E.75.II.A.3) . الفصل الرابع .

التقدير الجهود المبذولة في المؤتمر الدولي لمساعدة اللاجئين في أفريقيا المعقود في جنيف يومي ٩ و ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨١ حيث قدمت مساهمات هامة للتخفيف من حدة أوضاعهم .

٥ - وأن يؤكد المجلس من جديد آراء الجمعية العامة للأمم المتحدة الواردة في الفقرة ١٣ من الاستراتيجية الانمائية الدولية ، فإنه يعرب عن اقتناعه بأن احراز تقدم نحو السلم ونزع السلاح ، والذي ينبغي أن يتضمن ضمن جملة قضايا وردت في تلك الفقرة تخفيض الانفاق العسكري من جانب جميع الدول والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة ، يعتبر من الأمور الحاسمة لكي يتمكن المجتمع الدولي من تنمية قدرته الكاملة على اطعام هذا العدد المتزايد من السكان . وفي هذا السياق يؤكد المجلس من جديد الحاجة المستمرة الى ان يسهم المجتمع الدولي بصورة ملموسة في تحقيق التقدم في مجال الأغذية والزراعة في البلدان النامية . وقد يصعب توفير الغذاء للجميع بدون سلم ، مثلما يصعب تحقيق السلم في المدى البعيد بدون توفير الغذاء والتنمية للجميع .

٦ - ويأسف المجلس لأن الهدف الذي اقره مؤتمر الأغذية العالمي لاستئصال الجوع خلال عقد من الزمان لم يعد الآن ممكن التحقيق ، وتخطط الاستراتيجية الانمائية الدولية الآن لتحقيقه في نهاية القرن ، ان حالة الجوع الجماعي ، وسوء التغذية المتزايد يعتبران وصمة للبشرية ، ويدعو المجلس جميع الحكومات والوكالات لمضاعفة جهودها من أجل استئصال الجوع ، وتوجيه العالم نحو التنمية التعاونية لجميع الشعوب .

٧ - ويرى المجلس بعض الأسباب التي تبعث على الأمل في زيادة الوعي بضخامة مشكلة الجوع وفي تصميم الحكومات المتزايد على التصدي لهذه المشكلة بفعالية . والعمل الذي تقوم به الحكومات الوطنية لتشجيع المزارعين على تحقيق القدرة على زيادة إنتاج الأغذية وتقديم حوافز أسعار ثابتة للمنتجين وتحسين عمليات التحضير بعد المحصول وتلافي الخسائر وتحسين التوزيع في المناطق الأكثر احتياجاً هو الأساس النهائي لتحقيق الأمن الغذائي . وهذا الالتزام من جانب البلدان النامية لحل مشاكلها الغذائية الخاصة يجد أقوى تعبير له في تزايد الاقتناع بأن تحديد الأولوية السياسية ، والقيام بعمل وطني متكامل - في اطار خطط وطنية من خلال نظام أو استراتيجية أو خطة للأغذية - أمران أساسيان للتصدي لمشاكل الأغذية بصورة فعالة ، وتشجيع الدعم الخارجي المتزايد لمثل هذه الأعمال . وفي هذا السياق يؤكد المجلس على مسؤولية الحكومات المعنية في تنفيذ الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية وفقاً لتوصيات المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (٢) . وفيما يتعلق بأثر التجارة على مشاكل الأغذية ، التي تكتسب بالمثل أهمية كبيرة في حل قضايا الأمن الغذائي والتنمية والتي تحتاج بسبب تعقيدها الى استعراض دقيق ، فان هذه الحالة تتطلب جهوداً سياسية متضافرة ومستمرة لايجاد حلول ملائمة .

العمل الوطني والدعم الدولي

٨ - ورحب المجلس بالاعتراف المتزايد بالحاجة الى استراتيجيات أو خطط أو نظام للأغذية لتجميع

(٢) انظر تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، من ١٢ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ الذي احواله الأمين العام بمذكرة الى أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/34/485) .

وإدماج الجهود الوطنية وحشد الدعم الدولي لصالح السياسات والبرامج المنسقة من أجل حل مشاكل الأغذية في المناطق الأكثر احتياجاً . ويجب زيادة الجهود في هذا الاتجاه ، كما يجب أن تلقى هذه الجهود دعماً مستمراً من جانب المجتمع الدولي .

٩ - ويلاحظ المجلس مع الارتياح العدد المتزايد من البلدان التي تتبع نهجاً أكثر تكاملاً لسياسة الأغذية ، بوصفه أفضل أساس لترجمة أولويتها إلى عمل فعال ، وكذلك لحشد مزيد من التعاون من جانب وكالات المساعدة . وقد ساعدت الاجتماعات التي عقدت تحت رعاية مجلس الأغذية العالمي من أجل المنطقة الأفريقية ومنطقة أمريكا اللاتينية على إبراز أهمية نهج استراتيجيات الأغذية ، وتقديم الدعم لها ، ويعبر الوزراء عن امتنانهم لحكومتى هولندا والمكسيك ومصرف التنمية الأمريكي التي اشتركت في رعاية هذه الاجتماعات .

١٠ - وسوف يواصل المجلس دعمه لما تقوم به الحكومات من استعراض لجهود الأغذية ، عن طريق ترتيب مساعدة تقنية واجتماعات استعراضية على المستويات الوطنية والاقليمية ، عندما يطلب اليه ذلك . بغية تيسير تبادل الخبرات والأفكار ، باستخلاص الدروس الممكنة من مقارنة الاستراتيجيات الوطنية المختلفة التي تم اعتمادها وفعاليتها . وتعتبر أهم مشاكل تنفيذ استراتيجيات ونظم وخطط الأغذية بما في ذلك حشد قدر كبير من الدعم الخارجي ، محور اهتمام مجلس الأغذية العالمي . ويحث المجلس جميع البلدان على الاهتمام بالعمل الوطني الذي يجب أن يحظى بالدعم الدولي .

١١ - وقد استجابت وكالات المساعدة الانمائية ، الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء ، لطلبات المساعدة في إعداد استراتيجيات الأغذية . ويلزم تقديم هذا الدعم بصفة مستمرة ، ومتابعته على الفور بمساعدة استثمارية لتنفيذ الاستراتيجيات أو النظم أو الخطط . إن كل ما تبذره البلدان النامية من مساع جادة للتغلب على مشاكلها الغذائية في إطار شامل ، جدير بالتأييد الكامل .

١٢ - وفي إطار استراتيجية وطنية للأغذية ، قد تكون هناك مجالات معينة تستطيع أن تحقق فيها التحسينات المصحوبة بمتطلبات استثمارية منخفضة تدر عائدات كبيرة ، وقالها ما يتم ذلك في المدى القريب . وينبغي العمل بصورة نشطة على تحديد ودعم حوافز الانتاج ، إلى جانب إنشاء وتحسين الهياكل الأساسية للنقل والتخزين ، وتوفير مجموعات المستلزمات التكنولوجية ، وتعزيز الامداد بالمستلزمات وقروض المخاطرة المشتركة الموجهة صوب التكنولوجيا ، والاستعمال الرشيد للطاقة أو مصادرها البديلة مع تجنب آثارها السلبية على البيئة . ويدعو المجلس وكالات المساعدة الانمائية إلى تجديد جهودها في هذه الاتجاهات ولا سيما زيادة دعمها للبحوث وخدمات الارشاد الزراعي في البلدان النامية . ويدعو أيضا الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية إلى بحث امكانيات توسيع أنشطته لتشمل مناطق اضافية ذات مصلحة وأهمية مشتركة لعدد من البلدان النامية .

١٣ - ويمكن أن يشكل نقص الأفراد المحليين المدربين تدريباً ملائماً على وضع السياسات والخطط ، وتحديد المشاريع وصياغتها وكذلك ادارتها ، أحد الاختناقات فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات الأغذية الوطنية بصورة فعالة . وينبغي زيادة الجهود الوطنية والدولية لاعداد الأفراد الوطنيين المهرة . وينبغي تقديم أكبر قدر من التشجيع للاخصائين الزراعيين ذوي التأهيل العالي من البلدان النامية لأجل الاستمرار في العمل في تلك البلدان أو العودة إليها ، كما يجب أن توضع في الاعتبار الخطوات اللازمة لتلافي نزوح مثل هؤلاء العاملين إلى البلدان المتقدمة . وينبغي ايلاء

المزيد من الاهتمام لتعليم وتدريب الاشخاص الذين لهم صلة مباشرة بالزراعة والتنمية الريفية وذلك على سبيل التسليم بأن الاستراتيجيات الانمائية الريفية لا يمكن أن تقدم كل طاقاتها الا من خلال اشراك الريفيين بصورة نشيطة على مستوى القاعدة . وفي هذا الصدد يؤيد المجلس الاسهامات التي تقدمها وكالات التنمية من اجل انشاء مراكز للتدريب الزراعي والاتصال الريفي في البلدان النامية .

١٤ - ويدرك المجلس أن توجيه استثمارات جديدة وكبيرة الى الهياكل الأساسية ، ولا سيما الموارد البشرية والمائية سيكون ضروريا لمواجهة أهداف الانتاج الغذائي . ونظرا لأن التفكير في مثل هذه الاستثمارات واعداؤها وتنفيذها يتطلب فترات طويلة من الوقت ، فإنه ينبغي العمل على الاسراع باعداد مشاريع الهياكل الأساسية وكذلك الاستثمارات الأخرى بحيث تستكمل بحلول نهاية العقد . ويلزم أن تستعد الحكومات المعنية وكالات المساعدة الانمائية لمثل هذه المشاريع - مع الاضطلاع بالعمل التحضيري اللازم ومراعاة الأموال المطلوبة . وقد يميل ميزان الميزة النسبية لصالح الزراعة في البلدان النامية ، لا سيما اذا توفرت الموارد الخارجية اللازمة لتلك البلد أن التي اثبتت قدرتها على زيادة الانتاج الغذائي بسرعة .

١٥ - وتعتبر السياسات والبرامج التي تربط بين الانتاج والاستهلاك من الأمور الحيوية لبلد - مستوى اعلى من الاعتماد على الذات في مجال الأغذية ، ولتخفيف حدة الجوع وسوء التغذية . ولكي يتسنى توفير الأغذية بصورة ملائمة لجميع السكان في البلدان النامية ، يجب ايلاء الاعتبار في خطط الأغذية الوطنية واستراتيجياتها للفلاحين وصغار المزارعين ، مع ايلاء اعتبار خاص لحاجات المرأة المنتجة ، وتوجيه هذه الاستراتيجيات صوب خلق فرص العمالة ، لا سيما عن طريق ايجاد اشكال للانتاج التعاوني حسب الاقتضاء ، وصوب المساعدة على الاستهلاك المباشر اذا لزم الأمر . وتبذل عدة وكالات هامة متعددة الأطراف نشاطا في هذه المجالات ، وما زال العمل يحتاج الى مزيد من التوسع .

التعاون فيما بين البلدان النامية

١٦ - يتسم تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية بأهمية متزايدة . ويمكن أن يساعد ذلك التعاون على ايجاد نمط للتنمية المعجلة يكون أقل تبعية ، كما انه يساهم في دعم نمو الاقتصاد الشامل ككل . ولذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي ان يساند جهود البلدان النامية الرامية الى تعزيز دعم برامجها الخاصة بالتعاون المتبادل في ميدان الأغذية والزراعة ويولي هذه الجهود أولوية عليا .

١٧ - وهناك امكانية كبيرة لمثل هذا التعاون في ميدان انتاج الأغذية وتجاريتها ، بما فيهما امكانية توسع البلدان في انتاج الحبوب سواء للاستهلاك المحلي أم للتصدير ، مع حصولها على الموارد المالية والادارية والتكنولوجية من البلدان النامية الأخرى التي بوسعها تقديم هذه المساعدة . وسوف يعود تحقيق هذه الامكانية بالفائدة على كل البلدان النامية المعنية ، كما سيحدد من الاعتماد الشديد والمتزايد على الواردات وسيقلل الأخطار الكامنة التي ستهدد الامداد الغذائي والأمن الغذائي الشاملين على المدى الطويل . وسيشجع المجلس بصورة ايجابية على استطلاع الاجراءات الملائمة لتجميع الموارد المادية والتكنولوجية والمالية من أجل زيادة الانتاج الغذائي في البلدان النامية وتجارة الأغذية فيما بينها .

التجارة الدولية

١٨ - وإذا كان للبلد ان النامية ان تمّول بطريقة ملائمة تنميتها الاقتصادية العامة ووارد انها من الأغذية والمستلزمات الزراعية فلا بد من زيادة ملموسة في حصائلها من الصادرات . وتشكل الحواجز التجارية معوقا خطيرا للجهود التي تبذلها البلدان النامية خاصة من أجل تحقيق امكانياتهم الاقتصادية ، كما تعوق أيضا سبيل المجتمع الدولي الى التغلب على الكساد والتضخم والى التوسع في القدرة الشاملة على الانتاج . ويمكن أن تؤدي الحمائية التجارية أيضا الى توترات فيما بين الدول يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تفاديهما .

١٩ - ويدرك المجلس تماما المساهمة التي تستطيع التجارة الزراعية الحرة أن تقدمها لانتاج الأغذية والتنمية الزراعية وبالتالي لدعم الأمن الغذائي العالمي . وتختلف الآراء حول صرامة الحواجز التجارية وأثرها ، ولا سيما الحواجز الجديدة التي أقيمت في الفترة الأخيرة ، ولكن هناك اتفاقا عاما على ضرورة تخفيضها بأقصى سرعة ممكنة وخاصة الحواجز التي تؤثر على صادرات البلدان النامية . ولذا يطلب المجلس من البلدان النامية والوكالات المعنية أن تبذل قصارى جهدها لتخفيض الحواجز التجارية في جميع القطاعات ، ولا سيما الحواجز التي تضر بالتجارة الزراعية في البلدان النامية ، وذلك لصالح جميع الأطراف المعنية . وسوف يكون ملائما في هذا الصدد ان تنظر جميع البلدان الصناعية اقرار أو توسيع نظام الأفضليات المعمم أو أية أفضليات أخرى لتغطي مجموعة كبيرة من السلع الأساسية الزراعية الملائمة ولا سيما السلع نصف المجهزة والمجهزة . وفي هذا السياق أيضا يدعو المجلس جميع البلدان ان تبلغ الهيئات المختصة المتعددة الأطراف بالتدابير التي تتخذ وفقها للفقرة ٦٤ من الاستراتيجية الانمائية الدولية ، لكي تقدم تلك الهيئات بعد ذلك تقارير موجزة عنها الى المجلس .

٢٠ - والحصول على الغذاء حق انساني عالمي ، أكدت عليه مرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأغذية العالمي ، وتسعى الحكومات الى ضمانه لشعوبها . وفي هذا الصدد أكدت كثير من البلدان ان ايمانها بالمبدأ العام بضرورة عدم استخدام الأغذية كأداة للضغط السياسي .

تحقيق الأمن الغذائي العالمي

٢١ - وهناك أدراك لدى الجميع بالحاجة الى سلسلة من التدابير القابلة للتنفيذ التي يمكن ان تشكل معا شبكة للأمن الغذائي العالمي وتضمن استقرار الأسواق الدولية واستمرار امدادات الأغذية العالمية ، لا سيما للبلدان النامية ، بأسعار وشروط معقولة يمكن لتلك البلدان ان تتحملها .

٢٢ - وان ينظر المجلس بقلق الى عدم احراز تقدم في المفاوضات لعقد اتفاقية جديدة لتجارة القمح ، وادراكا منه لأهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للأمن الغذائي العالمي ، فانه يبحث على ضرورة ابرام اتفاقية جديدة لتجارة القمح ، في اسرع وقت ممكن ، تتضمن أحكاما اقتصادية واضحة تكفل مصالح المصدرين والمستوردين على السواء وتعترف بالحاجة الى وضع أحكام خاصة للبلدان النامية .

٢٣ - ويعتبر ضمان الحصول على امدادات الحبوب الغذائية عن طريق قنوات تجارية مفتوحة وقت حدوث حالات العجز في الانتاج العالمي أمرا حيويا . وينبغي للبلدان ان تتجنب التدابير التي يمكن أن تؤثر على قدرة البلدان النامية في اشباع احتياجاتها الأساسية من الحبوب ، والتدابير التي

يمكن أن تؤدي الى تدهور الاستهلاك البشري في أوقات انخفاض الانتاج . ان ابرام اتفاق عام لتفادي تلك الأعمال في اوقات الأزمات الغذائية قد يشكل تعريضا قويا للأمن الغذائي العالمي . ولذلك يشجع المجلس بحث هذه القضايا من جانب حكومات البلد ان المنتجة والمستهلكة ويبسدي استعداده لاستعراض هذه المسألة في دورته المقبلة .

٢٤ - وقد تم تمديد اتفاقية المون الغذائي حتى حزيران/يونيو ١٩٨٣ على مستوى ٧٦ مليون طن . ويجب الحفاظ على تدفقات المعونة الغذائية المعمول عليها ، وهذا يتطلب مزيدا من الجهود لرفع ذلك المستوى الى ١٠ ملايين من الاطنان عند تجديد الاتفاقية لفترة أطول وبالحد الأدنى المستهدف . ولهذا الغرض يلقي اشترك المتبرعين الجدد كل ترحيب ، على انه ينبغي للمتبرعين الحاليين أن ينظروا في زيادة مساهماتهم .

٢٥ - ويؤكد المجلس على انه ينبغي بذل جهد كبير لتحقيق هدف التمهيدات المتفق عليه وهو ١ بليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي لفترة السنتين الحالية ، وبذل جهود مستمرة بما يضمن استمرار برنامج الأغذية العالمي في تسليم الشحنات بأعلى مستوى ممكن ، وهو امر يحتاج الى اشترك متبرعين جدد . وينبغي تجديد موارد الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ على مستوى ٥٠٠٠٠٠ طن سنويا ، كما ينبغي الحصول على التزامات مؤكدة بذلك ، وخاصة لزيادة المعونة الغذائية المتمثلة في الأطراف لمجابهة الطوارئ . ويشجع المجلس ويساند العمل الجاري الذي تضطلع به لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها لبلوغ هذه الأهداف وفقا للتوصيات الواردة في الفقرة ٩٢ من الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ويقف على أهبة الاستعداد لمساعدة تلك اللجنة في مساعيها .

٢٦ - ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي العالمي انشاء احتياطي وطني من جانب جميع البلدان ، سواء المصدر أم المستوردة ، التي بوسعها أن تفعل ذلك . وتحتاج بلدان نامية كثيرة في هذا الصدد الى تحسين ما لديها من هياكل اساسية للتوزيع والنقل والتخزين وكذلك تحسين ادائها للمخزون الاحتياطي . وينبغي ضمان تقديم مساعدة اضافية لهذا الغرض ، عن طريق القنوات الحالية الثنائية والمتعددة الأطراف حسب الاقتضاء ، بما في ذلك البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وجميع برامج منظمة الأغذية والزراعة المتصلة بالأمن والانتاج الغذائي ، وكذلك عن طريق تدابير أخرى مثل الالتزامات بتقديم المعونة الغذائية لسنوات متعددة وبأقصى حد ممكن ، واستخدم هذه المعونة في بناء مخزونات وطنية للأمن الغذائي ، وتعزيز سياسات التنمية الزراعية والغذائية .

٢٧ - ويرحب المجلس بالقرار الذي اتخذه صندوق النقد الدولي استجابة لاقتراح التوسع في مرافقه المالية بما يكفل تقديم مساعدة اضافية للبلدان الأعضاء التي تواجه مشاكل في المدفوعات بسبب الزيادة غير المتوقعة في تكاليف استيراد الحبوب . وسينطوي ذلك العمل على مساعدة جوهرية لصالح البلدان النامية ، وهو علامة بارزة على ان التقدم في الجوانب الأخرى للأمن الغذائي يمكن احرازه اذا توافرت الارادة السياسية .

التعبئة لبذل جهود معجلة

٢٨ - ويمرّب المجلس عن قلقه لأنه في أعقاب الزيادات المشجعة التي حدثت عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ،

انخفضت الالتزامات الرسمية للأغذية والزراعة في ١٩٧٩ نتيجة لانخفاض الالتزامات من جانب الوكالات المتعددة الأطراف ، على حين ازدادت النفقات العسكرية بسرعة بالفئة . وفي مقابل الاحتياج الى تدفقات الموارد الخارجية للأغذية والزراعة قدر في السابق بنحو ٨٣ مليون دولار بأسعار ١٩٧٥ ، تم التمهيد بمبلغ ٤٣٣ مليون دولار فقط بأسعار ١٩٧٥ (٦٢٢ مليون دولار بأسعار ١٩٧٩) لهذا الغرض بالذات في ١٩٧٩ . وعلى حين تتمثل المسؤولية الرئيسية للبلدان النامية في حل مشاكلها الغذائية ، فان ذلك سوف يستوجب زيادات كبيرة في الالتزامات الخارجية ، مع مراعاة التقدير الذي وضعتته أمانة مذلمة الاغذية والزراعة بأن احتياجات المساعدات الخارجية سوف ترتفع الى ١٢٧٧ مليون دولار بحلول ١٩٩٠ بأسعار ١٩٧٥ . وفي هذا الصدد رحب المجلس بالزيادة التي قررتها الوكالات المتعددة الأطراف لالتزامات الأغذية والزراعة .

٢٩ - وقد حقق بالفعل عدد من البلدان المتقدمة هدف الـ ٧٠ في المائة (٣) من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية ، وتجاوز بعضها هذا الهدف ، وأعلنت بلدان اخرى عن عزمها زيادة مساعداتها بمقادير كبيرة . وعلاوة على ذلك ، يقوم عدد من أعضاء الأوبك - بصورة جماعية أو فردية - بتخصيص نسب كبيرة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية . وينبغي لجميع البلدان المتقدمة ان تبدي تصميمها جديدا لتحقيق هدف الـ ٧٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بأسرع ما يمكن ، كما ينبغي على الجهات المتبرعة الأخرى بذل المزيد من الجهود لدعم البرامج الغذائية في البلدان النامية .

٣٠ - ويجب على الجميع أن يقوموا بدورهم للاسهام في استئصال الجوع . ويقترح المجلس ، من أجل تحقيق هذا الهدف ، أن يقوم كل بلد لديه القدرة على الاسهام ، بتميز استراتيجيته الوطنية المساندة التي تشمل كل جوانب المشاكل الغذائية العالمية بما في ذلك المساعدة الانمائية ، والسياسات التجارية ومسائل الأمن الغذائي العالمي . وفي هذا الصدد يجري تشجيع هذه البلدان والوكالات الدولية المعنية على استعراض سياساتها المدعمة لقطاعات الأغذية والزراعة في البلدان النامية وعلى اطلاع المجلس بصورة مستمرة على هذه المسألة . وستحتاج صياغة وتنفيذ هذه الاستراتيجيات الوطنية المساندة الى ان تدعمها ترتيبات مساندة وملائمة داخل كل حكومة .

٣١ - وينبغي ايلاء اهتمام خاص ضمن جهود المساعدة الشاملة ، الى احتياجات بلدان المعجز الغذائية ذات الدخل المنخفض ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، فالوضع الغذائي في تلك البلدان لا سيما في افريقيا ، يدعو الى القلق الشديد ، ويفرض صعوبات جمة على سكانها ويولد مطالب استيرادية لا تستطيع تلبيتها . ولذلك ينبغي لمجلس الأغذية العالمي أن يسعى للقيام بمساهمة ايجابية في مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بأقل البلدان نموا .

(٣) كما اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ، وكما جاء في الفقرة ٢٠ من اعلان مانيلا ، الذي اعتمده المجلس في دورته الثالثة (القرار ٣٣٦٢ (د ١ - ٧)) ؛ (انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/32/19) .

٣٢ - وقد قام كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والمؤسسة الانمائية الدولية بدور بالغ الأهمية في تقديم الاستثمارات التقنية والمالية للقطاع الغذائي لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض . وفي هذه الفترة التي تشهد ازدياد حالات العجز الغذائي وانكماش الاقتصاد العالمي مما يحد من قدرات البلدان ذات الدخل المنخفض على تعبئة مواردها بطرق أخرى ، يدعو المجلس المجتمع الدولي الى بذل قصارى جهده لتجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسة الانمائية الدولية بصورة وافية وبدون ابطاء . وفي هذا الصدد ينبغي تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بصورة مستمرة ومنصفة كلما اوصى مجلس محافظيه بذلك " على مستوى يكفل تحقيق هدفه مع مراعاة الاحتياجات المتزايدة الى الموارد الخارجية في أقل البلدان نمواً " .

دور مجلس الألفية العالمي

٣٣ - ويشير المجلس الى ولايته التي اسندتها اليه الجمعية العامة للأمم المتحدة لتنسيق ومتابعة السياسات المتعلقة بجميع جوانب المسائل ذات الصلة بالألفية ، واستعراض المشاكل الكبرى وقضايا السياسة ، والخطوات المقترحة أو المتخذة لحلها ، والتوصية باتخاذ التدابير العلاجية حسب الاقتضاء . وادراكاً من المجلس لهذه المسؤولية الجسيمة ، فقد صمم على الاضطلاع بدوره الحفـاز والمنسق للسياسات ، في محاولة منه لحشد ومواصلة الجهود من أجل التغلب على الجوع .

٣٤ - وفي نطاق هذه الولاية طلب المجلس من أمانته أن تجمع لدورته المقبلة كافة المعلومات المتعلقة بالعمل الذي انجزته الهيئات الدولية العاملة في القطاع الزراعي في افريقيا ، مع تسليط الضوء على الجهود الملائمة التي يجري بذلها ازاء مشاكل الألفية في افريقيا . وينبغي للأمانة أن تستمع الى اقصى حد بالدراسات التي أعدت بالفعل .

٣٥ - وهناك أشياء كثيرة تستطيع الحكومات والوكالات أن تفعلها بمفردها لاستئصال الجوع . وهناك اشياء أكثر يمكن أن تفعلها عن طريق الجهود المتضافرة ، لدعم الاستراتيجيات ، والخطط والأنظمة الغذائية الوطنية مثلاً ، وتميز ترتيبات الأمن الغذائي الى حد بعيد . وسوف ينشط المجلس لوضع الاعتبارات الغذائية في مكان الصدارة في جميع الاجتماعات الدولية المختصة بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بأقل البلدان نمواً . وفي هذا الصدد ، يرجو المجلس من أعضائه الذين ستشارك بلدانهم في اجتماع رؤساء حكومات دول الكمنولث ، الذي سيعقد في استراليا في وقت لاحق من هذا العام ، ان يعرضوا على المشتركين في ذلك الاجتماع النتائج المتضمنة في هذا التقرير ونتائج اجتماع وزراء زراعة الكمنولث المعقود في دكا في شباط/فبراير ١٩٨١ .

٣٦ - وتتصل الأهداف الغذائية اتصالاً وثيقاً بالاستراتيجية الانمائية الكاملة وتتأثر بشدة بالمناخ الاقتصادي الدولي . والقيام بعمل بناءً بشأن المشاكل الغذائية يمثل محورا أساسيا للاستراتيجية الانمائية الدولية ، واحراز تقدم ايجابي في هذا المجال يمكن أن يؤثر تأثيراً قويا على آفاق التقدم في المجالات الأخرى للاستراتيجية الانمائية الدولية وفي المفاوضات العالمية حول التعاون الاقتصادي الدولي من اجل التنمية . ولهذا يرجو الوزراء من رئيس المجلس أن يعرض النتائج المتضمنة في هذا التقرير على لقاء قمة الشمال والجنوب الذي سيعقد في المكسيك في وقت لاحق من هذا العام حتى تلقى القضايا الغذائية الطلحة الاهتمام الكامل في ذلك المحفل .

الجزء الثاني
سير أعمال المجلس

الفصل الأول

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١ - عقدت الدورة الوزارية السابعة لمجلس الأغذية العالمي في نوفي ساد ، يوغوسلافيا ، من ٢٥ الى ٢٩ ايار/مايو ١٩٨١ ، وسبقها اجتماع تحضيرى عقد في روما من ٢١ الى ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨١ .

٢ - وفي الجلسة الافتتاحية للدورة التي عقدت في المسرح الوطني الصربي يوم ٢٥ ايار/مايو ١٩٨١ ألقى سعادة السيد أرتورو ر. تانكو وزير الزراعة بجمهورية الفلبين بيانا بمناسبة انتهاء مدة رئاسته لمجلس الأغذية العالمي . وألقى المهندس برانسلاف ايكونتش نائب رئيس المجلس التنفيذي للاتحادى لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية بيانا ترحيبيا . وألقى سعادة السيد فرانشسكو مريينو راباغو وزير الزراعة والموارد المائية بالمكسيك كلمة بوصفه الرئيس الذى انتخب حديثا لمجلس الأغذية العالمي . كمالقى فخامة السيد سيرنجي كرايجر رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية كلمة أمام المجلس وتلا المدير التنفيذي للمجلس رسالة شخصية من الأمين العام للأمم المتحدة . كذلك ألقى سعادة السيد سيد مرعي مساعد رئيس جمهورية مصر العربية وأول رئيس لمجلس الأغذية العالمي كلمة أمام المجلس . وتليت أيضا رسالة الى المجلس من المدير العام لمنظمة العمل الدولية .

٣ - وقال سعادة السيد أرتورو تانكو في كلمته أنه بدون أغذية لا توجد حرية ولا كرامة انسانية ولا ارتقاء بالروح . وأعرب عن أسفه لأن ملايين البشر لا يزالون يعانون من الجوع وسوء التغذية وحذر من أنه لا يمكن أن يكون هناك سلم أو تقدم في عالم يسوده الجوع . وأعرب عن أمله في أن يسود صوت العقل وألا تستخدم الأغذية كسلاح سياسي . كما أعرب عن ايمانه وثقته بأن الارادة السياسية العالمية التي تزداد بصورة مطردة سوف تتيح استئصال الجوع وسوء التغذية بحلول نهاية هذا القرن .

٤ - وبعد أن رحب نائب رئيس المجلس التنفيذي للاتحادى لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية بأعضاء مجلس الأغذية العالمي أشار الى التقدم الضئيل الذى أحرز حتى الآن في تحقيق الأهداف التي حددتها مؤتمر الأغذية العالمي عام ١٩٧٤ لتخفيف حدة الجوع خلال عقد من الزمان . وأكد على أنه ينبغي زيادة التعاون في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٥ - وقال سعادة السيد فرانشسكو مريينو راباغو الرئيس الجديد لمجلس الأغذية العالمي فسي كلمته أنه أحرز تقدم ضئيل للغاية في تخفيف حدة الفقر وسوء التغذية الذى يمانى منه الآن بصورة أو بأخرى حوالي بليونين من السكان في أكثر من ١٠٠ بلد . ومما يبعث على القلق أن هناك عدم أكثر ازااء موقف يدعو الى قدر كبير من الانزعاج . وأعرب عن الأمل في أن يصبح الاكتفاء الذاتى

في الأغذية واقعا ملموسا لجميع الشعوب عن طريق تعاون عادل فيما بين الدول . وقال أن اللحظة قد حانت الآن للتصديق على الالتزامات التي تمت منذ سنوات لاستئصال الجوع . ان فقراء العالم يتوقعون أن توضع المبادئ التي أعلنت في ذلك الوقت موضع التنفيذ دون ابطاء . ودعا الى زيادة كبيرة في تدفق الموارد من أجل تعزيز هذه الالتزامات ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، والحد من الاعتماد المتزايد للبلدان النامية على واردات الأغذية .

٦ - وقال فخامة السيد رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في كلمته الافتتاحية ، أن دورة المجلس تأتي في وقت بالغ الصعوبة بيدي فيه العالم أيضا تخوفا شديدا رغم أن لديه آمالا في المستقبل . ولا حظ أن هناك صعوبة في فهم السبب في أنه بينما توجد لدى العقل البشري ، القدرة على تطوير البيئة لحاجات الانسان ، لا يزال هناك ملايين السكان في عالم اليوم يمانون من الجوع . وأضاف أن وجود الجوع ، والفجوة الاقتصادية الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يمثل تهديدا للسلام . وقال ان حل مشكلة الأغذية يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالكفاح من أجل دعم السلم وتعزيز التعاون الدولي ونبذ استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وبالكفاح ضد بقايا الاستعمار والفصل العنصرى ، والتدخل في شئون البلدان الأخرى ، وباقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقال انه يعتبر سباق التسلح عقبة أمام التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج الغذائي . ودعا المجتمع الدولي الى حشد كل قواته وكل الموارد اللازمة لاستئصال الجوع .

٧ - وتلا المدير التنفيذي للمجلس رسالة شخصية من الأمين العام للأمم المتحدة ، ورأى الأمين العام أنه من الأمور ذات الأهمية الحيوية أن يتصدى مجلس الأغذية العالمي في بداية عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث لوضع استراتيجية غذائية عالمية من أجل تصحيح اختلالات التوازن المتزايدة في انتاج واستهلاك وتجارة الأغذية في العالم ، وحل مشاكل الجوع وسوء التغذية المتزايدة في البلدان النامية . ولهذا رحب بمبادرة المجلس بوضع الأغذية في إطار الاستراتيجية الانمائية الدولية كبنء رئيسي في جدول أعماله . وأعرب عن قلقه لانخفاض القيمة الحقيقية للمساعدات التيسيرية للأغذية والزراعة في عام ١٩٧٩ ، ولكنه أضاف أن هناك في الواقع اهتماما مشتركا ودرجة من التضامن الدولي فيما يتعلق بقضايا الأغذية . ومن المؤكد أن احراز تقدم نحو حل مشكلة الأغذية يمكن ان يوفر قوة دفع ملائمة للجهود المبذولة من أجل غايات وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية ، والعمل على اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وأكد على الحاجة الى اظهار تصميم مستمر ومتضافر لمواصلة السياسات التي ستضع نهاية لآلام الجوع التي استمرت وقتا طويلا .

٨ - ولا حظ السيد سيد مرعي في كلمته أن مؤتمر الأغذية العالمي عام ١٩٧٤ خلق اهتماما واسعا للنطاق بمشكلة الجوع . وقد دعا المؤتمر الى انشاء مجلس الأغذية العالمي لمتابعة توصياته بصورة فعالة ، وانشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولجان معنية بالمعونة الغذائية والأمن الغذائي . ومع أن الحكومات أخذت تعطي أولوية عالية لمشاكل الأغذية والزراعة ، وأن بعض البلدان النامية حققت تقدما يستحق الثناء ، الا أنه لاحظ أن الصورة العامة لا تزال تبعث على القلق ، لاسيما في افريقيا ، وأن الأهداف التي حددتها مؤتمر الأغذية العالمي لم تتحقق تماما . وقال ان الاختبار الحقيقي للتقدم في مجال الأغذية هو ما اذا كان عدد الجائعين قد انخفض . وأشار الى الأزمة التي اعترضت اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والى اخفاق الدورة

الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة . ودعا الحكومات الى مساندة مجلـس
الأغذية العالمي في سعيه لتنفيذ المهمة التي أسندها اليه المجتمع الدولي .

باء - أعضاء المجلس

٩ - يتكون المجلس حاليا من الدول الـ ٣٦ التالية :

غانا **	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
فرنسا ***	السوفياتية **
الفلبين **	اثيوبيا *
كندا *	الارجنتين ***
كولومبيا *	استراليا **
ليبيريا *	المانيا (جمهورية - الاتحادية) **
مصر ***	اندونيسيا ***
المكسيك *	ايطاليا ***
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا	باكستان ***
الشمالية *	بربادوس **
النرويج ***	بنغلاديش **
نيكاراغوا **	بوتسوانا *
هايتي ***	تايلند *
الهند *	رواندا ***
هندوراس **	رومانيا **
هونغ كونغ ***	زائير ***
الولايات المتحدة الأمريكية *	السنگال **
اليابان ***	السودان **
يوغوسلافيا *	العراق *

-
- * تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول / ديسمبـر ١٩٨١
- ** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول / ديسمبـر ١٩٨٢
- *** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول / ديسمبـر ١٩٨٣

جميع - الحضور

- ١٠ - حضر الدورة جميع أعضاء المجلس ما عدا بربادوس وليبيريا .
١١ - وبالإضافة الى ذلك ، كانت الدول والمنظمات التالية ممثلة في الدورة :

الدول غير الأعضاء في المجلس

أفغانستان	شيلي
أنغولا	الصومال
أوغندا	الصين
ايران	غامبيا
البرازيل	غواتيمالا
البرتغال	غيانا
بلجيكا	غينيا
تونس	فنزويلا
الجزائر	فنلندا
جزر القمر	قبرص
الجمهورية العربية الليبية	الكرسي الرسولي
جمهورية تنزانيا المتحدة	كوبا
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	الكونغو
جمهورية الكاميرون المتحدة	كينيا
جمهورية كوريا	المغرب
الولايات المتحدة	ملاوي
زامبيا	ملاوي
ساموا	نيجيريا
سري لانكا	هولندا
السويد	اليمن
سيراليون	اليونان

الأمم المتحدة

برنامج الأغذية العالمي
برنامج الأمم المتحدة الانمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الوكالات المتخصصة

البنك الدولي
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة العمل الدولية

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الاقتصادي الأوروبي
الاتحاد العربي للصناعات الغذائية
اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في السهل
مجلس القمح الدولي
مصرف التنمية الأفريقي
مصرف التنمية الأمريكي
المعهد الأمريكي للتعاون في ميدان الزراعة
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمات غير الحكومية (٤)

الاتحاد الدولي للاقتصاد المنزلي

(٤) أعطيت عدة منظمات حكومية دولية وغير حكومية مركز المراقب على أساس مخصص ،
وذلك بموجب أحكام المادة ٦٣ من النظام الداخلي للمجلس .

الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين
الخدمة الدولية لمساعدة البحوث الزراعية الوطنية
المجلس الصناعي للتنمية
مؤتمر الشباب العالمي للأغذية والتنمية
المؤسسة العالمية للكائس

دال - أعضاء المكتب

١٢ - انتخب المجلس في الجلسة الأولى من الدورة بتاريخ ٢٥ ايار/مايو ١٩٨١ أعضاء المكتب التالية اسماؤهم بالتزكية :

الرئيس : السيد فرانشسكو مرينو راباغو (المكسيك)
نواب الرئيس : السيد سويد ارسونوها ديسابوترو (اندونيسيا)
السيد روبر ساغنا (السنغال)
السيد دومترو فازيليو (رومانيا)
المقرر : السيد آجي بوتنر (النرويج)

هاء - جدول الأعمال

١٣ - أقر المجلس جدول الأعمال التالي للدورة (WFC/1981/2)

- ١ - افتتاح الدورة .
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب .
- ٣ - اقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى .
- ٤ - الأغذية في إطار الاستراتيجية الانمائية الدولية : تدابير للتعجيل بتنفيذها .
- ٥ - دور مجلس الأغذية العالمي وعمله المقترح للمستقبل .
- ٦ - تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

واو - الوثائق

١٤ - أدرجت الوثائق المعروضة على الدورة في المرفق الثاني لهذا التقرير .

الفصل الثاني

الأغذية في إطار الاستراتيجية الانمائية الدولية : تدابير للتعميل بتنفيذها

١٥ - ناقش مجلس الأغذية العالمي البند ٤ من جدول الأعمال على أساس الوثيقتين السياسيتين WFC/1981/3 و Add.1 ، وعدد من الوثائق الأساسية المدرجة في المرفق الثاني . وبدأ المدير التنفيذي مناقشة المجلس لكيفية الاسراع بتنفيذ التدابير الغذائية في إطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

١٦ - وأشار المدير التنفيذي الى أن مداولات المجلس تأتي في مرحلة حرجة . فمستقبل الاقتصاد العالمي قاتم . وأصبح الوضع الغذائي خطيرا فيما يتعلق بمناطق كبيرة من بلدان العالم النامي ، مع تزايد اعداد السكان الذين يعانون من سوء التغذية بصورة مزمنة ، ووصل الموقف في معظم أجزاء افريقيا الى حدود الأزمة . والأهداف المتفق عليها ولها فيما يتعلق بانتاج الأغذية وما يتصل بذلك من تدفقات استثمارية أبعد ما تكون عن التحقيق . ولا تزال ترتيبات الأمن الغذائي قاصرة بصورة خطيرة وتزداد حالات الطوارئ بصورة مستمرة .

١٧ - ويوجد في الوقت ذاته ادراك وفهم متزايدان لقضية الأغذية بوصفها قضية انمائية رئيسية . ويلزم ترجمة هذا الادراك الى عمل ايجابي اذا أريد تحقيق الصورة التي رسمها مؤتمر الأغذية العالمي ، ولو بحلول نهاية هذا القرن - وهي استئصال الجوع خلال عقد من الزمان . ولتحقيق هذا الهدف الذي تضمنته الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وضع المدير التنفيذي أمام وزراء مجلس الأغذية العالمي مجموعة من الاقتراحات لاتخاذ اجراءات سياسية بشأنها .

١٨ - واستنادا الى عمل المجلس في الماضي لمحاربة الجوع ، ظهر النهج المتعلق بالعمل ممتثلا في ثلاثة خطوط رئيسية :

(أ) مزيد من النهج السياسية الوطنية الشاملة لتحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات في مجال الأغذية ومزيد من التوزيع العادل للأغذية في المناطق الأكثر احتياجا ؛

(ب) مزيد من الجهود والموارد المساندة والكافية تماما من جانب جميع البلدان والوكالات ؛

(ج) اطار محسن للأمن الغذائي العالمي ، سواء عن طريق مزيد من القنوات المفتوحة للتجارة الدولية واتفاقات بشأن التدابير المساندة الرئيسية .

١٩ - وأشار المدير التنفيذي الى أن هذه النهج السياسية أقرها فريق العمل المعني بالأهداف الطويلة الأجل ، والتابع للجنة التنسيق الادارية ، كما أقرها رؤساء الوكالات والأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، كأساس لمتابعة وتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية . وهي توفر أساسا مفيدا يمكن ان يأخذ به الوزراء عند التوصل الى نتائج وتقديم التوجيهات الانمائية الدولية والمفاوضات العالمية حول التعاون الاقتصادي من أجل التنمية على السواء .

٢٠ - وعكست المناقشات التي دارت حول هذا البند بصفة عامة اتفاقاً بشأن التقييم الذي قدمه المدير التنفيذي لمشكلة الأغذية في العالم ، والعوائق التي تجعل من الصعب تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية بصورة فعالة . وأعرب المندوبون عن ارتياحهم للأولوية المتزايدة التي تعطونها البلدان والوكالات لقضايا الأغذية ، وكان هناك التقاء في الآراء على أن هذه القضايا يمكن ، بل ويجب أن تشكل نقطة انطلاق لتحقيق قوة الدفع الأولية المطلوبة لبدء المفاوضات العالمية ، وأن هذا يمكن أن يكون نقطة أساسية متكاملة لتحقيق تقدم أسرع فيما يتعلق بجميع قضايا الاستراتيجية الانمائية الدولية .

٢١ - وأبدى كثير من المندوبين تقديرهم للدور السياسي الذي يضطلع به المجلس ، ونهجهم الموجه صوب السياسة من أجل حل مشاكل الأغذية .

٢٢ - واتفق المجلس على أنه إذا أُريد تحقيق الهدف الأساسي للاستراتيجية الانمائية الدولية ، وهو استئصال الجوع بحلول نهاية هذا القرن ، لوجب مضاعفة الأعمال المتضاهرة على المستوى الوطني والدولي . وأكد المجلس أن بلوغ هذا الهدف ، وبناء الأمن الغذائي العالمي يتوقفان أولاً وقبل كل شيء على دعم الأمن الغذائي الوطني بصورة جماعية . وهناك اعتقاد بأن التزام البلدان النامية بحل مشاكلها الغذائية يجد أقوى تعبير له في تزايد الاقتناع بالحاجة إلى إعطاء أولوية سياسية عالية للعمل الوطني المتكامل من خلال استراتيجيات أو أنظمة أو خطط للأغذية ، وزيادة الدعم الخارجي لهذا العمل . وإلى جانب مثل هذا العمل ينبغي اتخاذ تدابير دولية ملائمة لحل مشاكل الأمن الغذائي .

٢٣ - وفي هذا السياق رأى كثير من المندوبين أنه ينبغي للمجلس أن يسعى لتوفير حافز سياسي قوى لعملية الوصول إلى اتفاقات دولية دائمة بشأن عدد من القضايا الرئيسية التي تنص على تحسين الأمن الغذائي في الثمانينيات . وتم التأكيد على إجراء إصلاحات مؤسسية وسياسية من جانب البلدان والوكالات الانمائية ، وإعادة تشكيل إطار التنمية والاقتصاد الدولي عن طريق المفاوضات العالمية .

٢٤ - وأشار إلى أن كثيراً من المقررات التي اتخذت في ميادين يبدوا أنها لا تتصل بالأغذية والزراعة ، تترك في الواقع أثراً واضحاً على بعض الجوانب المتصلة بهذا القطاع .

٢٥ - وكان هناك توافق في الآراء على أن تنفيذ استراتيجية عالمية لحل مشاكل الأغذية في العالم يتطلب الإرادة والتصميم من جانب جميع الأطراف . وتشكل الأعمال المتضاهرة لحشد وتنظيم هذه الإرادة جانباً هاماً من الاستراتيجية الانمائية الدولية والمفاوضات العالمية . وهذا في واقع الأمر هو دور مجلس الأغذية العالمي .

٢٦ - وأعرب عدد من المندوبين عن تأييدهم للاقتراحات التي تقدمت بها مجموعة السبعين والسبعين في روما ، كما جاءت في مرفق تقرير الاجتماع التحضيري للدورة السابعة (WFC/1981/14 ، المرفق الثاني) .

ألف - مجال العمل الوطني الحاسم

٢٧ - وأشار المدير التنفيذي ، أثناء تركيزه على الأولويات الحاسمة للاستراتيجية الانمائية الدولية في مجال انتاج الأغذية والأمن الغذائي الوطني ، الى المبادرات التي اتخذها مجلس الأغذية العالمي أثناء دورته الرابعة (٥) والخامسة (٦) المعقودتين في المكسيك وأوتاوا ، لتشجيع المزيد من التخطيط الغذائي الوطني عن طريق شكل ما من أشكال استراتيجية أو نظام أو خطة الأغذية . وأصبح هذا النهج الآن يحظى بقبول عام بوصفه وسيلة لمعالجة قضايا الأغذية ويربط القرارات الاستثمارية ربطا مباشرا بعمليات التكيف من أجل الوصول الى أهداف طويلة الأجل . وتعمل استراتيجيات الأغذية الوطنية على تيسير زيادة الموارد الخارجية في اطار أولويات تضع البلد النامي - وادراك حكومته لحاجاته الغذائية - في محور العملية الانمائية .

٢٨ - وقد لبت مبادرات المجلس حاجة ملموسة تماما ، في وقت ازداد فيه الاستياء من النهج التقنية المجزأة بشكل واضح ، ومن القرارات العامة بشأن أهداف عامة واقليمية ، وهي ، رغم انها جديرة بالثناء ، لا تفعل سوى القليل من حيث التنفيذ على المستوى الوطني ، وينظر الى مثل هذا النهج المتكامل ، أو نهج النظام الذي تتبعه الحكومات الوطنية على انه ضروري لحل مشاكلها الغذائية .

٢٩ - ان الاستجابة الواسعة والايجابية من جانب أكثر من ٤٠ بلدا من البلدان النامية ، وحوالي ٢٠ من البلدان المتقدمة ووكالات المساعدة الانمائية لمبادرة المجلس المتعلقة باستراتيجية الأغذية ، عززت اقتناعه بأنه يسلك الطريق الصحيح لحشد الجهود السياسية وجهود المساعدة الملائمة من أجل حل مشاكل الأغذية والجوع على المستوى الوطني .

٣٠ - وتنفيذا لمقرر اتخذه المجلس في دورته السادسة المعقودة في أروشا لتوجيه هذا الجهد الواسع النطاق ، نظم المجلس حلقات تدريبية على مستوى الوزراء وكبار المديرين المهتمين بصورة ايجابية باعداد استراتيجيات للأغذية . وقدم المدير التنفيذي تقريرا عن اجتماع حضره ٢٠ بلدا افريقيا ، اشتركت في تنظيمه حكومة هولندا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، واجتماع آخر عقد في شباط / فبراير ١٩٨١ ، اشتركت في تنظيمه حكومة المكسيك ومصرف التنمية الامريكي ، وحضره ٢١ بلدا من بلدان امريكا اللاتينية والكاريبية .

٣١ - وأكد وزراء امريكا اللاتينية في هذا الاجتماع ، وهم يتحدثون بصوت أقوى من صوت المجلس نفسه ، انه " لا يمكن أن يكون هناك شك في أن حل مشكلة الأغذية يتطلب قيام كل بلد باعداد استراتيجية غذائية واضحة ومتراصة ، تمنع تفتت الجهود ، وتكون تعبيراً عن الارادة السياسية الحكومية " .

٣٢ - ومن الأمور الأساسية للاستراتيجيات لكي تحقق قدرا أكبر من الاعتماد على الذات في مجال الأغذية . وتخفف من حدة الجوع وسوء التغذية ، وضح سياسات وبرامج تربط الانتاج بالاستهلاك . ويواصل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية احرار تقدم في تصميم مشاريع تساعد صغار المنتجين ، وتترك أكبر تأثير فيما يتعلق بالتغذية .

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/33/19 و Corr.1) .

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩

- ٣٣ - وأوضح المدير التنفيذي - مع ذلك - أن الأمر يحتاج الى بذل المزيد من الجهد لضمان موارد غذائية كافية للأعداد الغفيرة من الفقراء ، والذين يعانون من سوء التغذية في المناطق القروية والحضرية . وعلى ذلك ينبغي أن تأخذ الاستراتيجيات الغذائية بعين الاعتبار فرص العمالة والتدخل المباشر في الاستهلاك عن طريق المساعدات الغذائية وبرامج التخصيص وتغذية الأطفال وتدبير التغذية التكميلية للذين يعانون من سوء التغذية بصورة خطيرة .
- ٣٤ - وقد أوصى مجلس الأغذية العالمي في دورته السادسة بتدابير لتخصيص الأغذية أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٦٨/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ . ولا تزال الأمانة تواصل مع الحكومات المعنية بالبحث عن الوسائل الفعالة لتحسين توفير الأغذية للجائعين في سياق الجهود الوطنية الموسّعة للإنتاج . ولا يمكن عكس اتجاه الاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية والعمون الغذائي الا بمثل هذه الوسائل . كما أن اتجاهات المبالفة أو التقليل من شأن تقديرات الاحتياجات من العمون الغذائي لفترة الثمانينيات بمعزل عن تحليل ما لها من أثر على حوافز وبرامج الانتاج الوطني ليست في مصلحة البلدان النامية . وتشتد الحاجة الى نهج أكثر شمولاً لزاء هذه المشكلة .
- ٣٥ - وأكد أيضا على أن الجهود الوطنية والدعم الدولي ينبغي أن تتركز - في اطار نهج الأنظمة الغذائية - على التنمية التكنولوجية والتدابير المتصلة بالسياسات والاستثمارات التي يمكن أن تعطي عائدا مبكرا نسبيا ، مع الاعداد في الوقت نفسه لتطوير الهياكل الأساسية الواسعة النطاق اللازمة في كثير من البلدان ، ولاسيما في افريقيا .
- ٣٦ - وأوضح المدير التنفيذي أن هذه الاجراءات الوطنية الضرورية هي لب مشكلة الأمن الغذائي وأن الأولوية الأولى تتمثل في أن تعجل البلدان النامية بانتاجها الغذائي في المناطق الأكثر احتياجا ، وتحسين التوزيع ، وتعمل على استئصال الجوع وسوء التغذية .
- ٣٧ - وليست هذه بالمهمة السهلة ، وسوف تحتاج البلدان النامية كل تشجيع ممكن وتأثير محدود لاستكمالها . ويعني هذا زيادة الدعم المادي للاستراتيجيات الغذائية والمشاريع الاستثمارية بالبلدان النامية ، وكذلك زيادة بذل الجهود في مجال التدريب المتعلق بذلك من أجل المضي قدما في تنفيذ المشروع وادارته . وينبغي أن تكون المساعدة الانمائية على وجه الخصوص للأغذية والزراعة منتظمة بغية الاقلال الى أقصى حد ممكن من آثار الانخفاض الذي حدث عام ١٩٧٩ ، ويجب زيادتها باطراد من جانب تلك البلدان القادرة على ذلك كجزء من برنامج مساعداتها الانمائية الشاملة . أما زيادة الجهود المبذولة من أجل أقل البلدان نموا فتتمثل الأولوية الرئيسية التي ينبغي أن تحظى بتأييد جميع البلدان والمنظمات القادرة على المساعدة .
- ٣٨ - وأعرب المجلس عن ارتياحه للتأييد الواسع الذي تمنحه الحكومات والوكالات لاستراتيجيات وأنظمة وخطط الأغذية الوطنية ، بوصفها جزءا لا يتجزأ من الجهود الانمائية الوطنية . وكان هناك شعور بالارتياح لزاء الحلقات التدريبية الاقليمية على اعداد وتنفيذ استراتيجيات الأغذية الوطنية . وقد اقترح عدد من المندوبين أن ينظم المجلس مثل هذه الحلقات التدريبية في الأقاليم الأخرى ، مع التركيز على قضايا الأغذية السائدة وتخطيط القطاع الغذائي والاحتياجات الاقتصادية . ورأوا أن ذلك من شأنه تسهيل تبادل الخبرات وتقييم التقدم الذي تحرزه الاستراتيجيات الوطنية

المختلفة ، وضمان ما تلقاه من مساندة فعالة . ولقي مفهوم وضع الاستراتيجيات الغذائية لكل بلد على حد ذاته التأييد الكامل من جانب الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الذي كان متفقا بصفة عامة مع الجانب الأكبر من مقترحات المجلس المتعلقة بالسياسات .

٣٩ - وأكد كثير من المندوبين على انه بينما تستطيع البلدان النامية زيادة انتاجها الغذائي من خلال تدابير برامجية وسياسية - ويتخذ عدد منها بالفعل تدابير لتحقيق ذلك - لا يمكن أن تكفل جهودها بالنجاح دون زيادة دعم المساعدات الخارجية . وشعر مندوبون آخرون بأن اعداد الاستراتيجيات الغذائية الوطنية سوف يزيد من سهولة تدفق الموارد الخارجية .

٤٠ - ورأى أغلبية المندوبين أن استئصال الجوع وسوء التغذية على نطاق واسع سوف يتطلب التزاما واضحا من جانب جميع البلدان بزيادة استثماراتها ومساعداتها للقطاع الغذائي . وأعرب عدد كبير من وفود البلدان المتقدمة عن اعتزامها رفع مستويات مساعداتها من الموارد ، مع تخصيص نسب متزايدة لجهود الانتاج الغذائي في البلدان النامية . وأكد أحد المندوبين على الحاجة الى زيادة الجهود حتى ولو كان هذا يعني إعادة ترتيب الأولويات وتحويل الموارد النادرة عن قطاعات أخرى .

٤١ - تركزت المناقشات على عدد من التدابير السياسية الرئيسية التي يمكن أن تسهم في زيادة الانتاج الغذائي وتحسين الاستهلاك على المدى القصير . وتم التأكيد أيضا على الحاجة إلى استثمارات رأسمالية واسعة النطاق من أجل الوصول الى حل لمشكلة الجوع على مدى أبعد . واقترح كثير من المندوبين أنه يمكن ، بل وينبغي زيادة انتاج المحاصيل الغذائية الأساسية عن طريق اتباع سياسات خاصة بالأسعار التشجيعية والموارد وتقديم المساعدة التقنية للمزارعين . وسوف ينطوى ذلك على مجموعات من القواعد التقنية التي تساندها مستلزمات الانتاج الضرورية ، وقروض وبرامج المخاطرة المشتركة الموجهة نحو التكنولوجيا ، وما يتصل بذلك من خدمات حكومية مثل خدمات الارشاد الزراعي ، وتحسين الهياكل الأساسية للتسويق .

٤٢ - وفيما يتعلق بالحاجة الى نمو الانتاج الغذائي بصورة منتظمة في الأقاليم النامية فسي المدى المتوسط والطويل ، أوضح عدد كبير من المندوبين أن ذلك لا يمكن تحقيقه الا عن طريق حدوث تحول اجتماعي واقتصادي في أنظمة الانتاج التقليدية ، وعن طريق تسهيل الوصول إلى الأراضي ، وإعادة تطوير النظم البالية لملكية الأراضي ، وكذلك عن طريق ايلاء اهتمام خاص لصغار المزارعين واحتياجات المرأة المنتجة . وقد اعترف بذلك العديد من البلدان التي اتخذت تدابير جديدة للإصلاح أدت الى زيادة مشاركة صغار الزراع والتعاونيات الانتاجية .

٤٣ - وأكد عدد من المندوبين في هذا الصدد على أن اتخاذ تدابير سياسية وطنية جزئية لهذا الغرض - لاسيما في مجال تنمية الأرض والمياه - يجب أن يقترن باستثمارات واسعة النطاق في الهياكل الأساسية واسترعى بعض المندوبين الانتباه الى تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لمشمل هذه الاحتياجات الاستثمارية وهي : ما يزيد على ٢٨ بليون دولار امريكي سنويا بحلول عام ١٩٩٠ . وقد قدرت الاحتياجات الاجمالية من المساعدة الخارجية للأغذية والزراعة - في الدراسة ذاتها ب ١٢٧٧ بليون دولار (بأسعار ١٩٧٥) بحلول عام ١٩٩٠ .

٤٤ - واسترعى عدد من الوفود الانتباه الى تأثير تكاليف الطاقة على الانتاج الغذائي ، لاسيما فيما يتعلق بالأسمدة والمستلزمات الأخرى . حيث أن التوسع في انتاج الأغذية في بلد نام يستلزم توافر قدر كبير من الطاقة ومن المستلزمات التي تعتمد على الطاقة بأسعار معقولة . وفي هذا الصدد وجه بعض المندوبين نظر المجلس الى بحث التدابير اللازمة للقيام بأعمال دولية بغية توفير مستلزمات الانتاج الأساسية بأسعار معقولة .

٤٥ - وأوضح العديد من الوفود أن قرارات المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (٧) تقوم على أساس الموقف الاجتماعي الأساسي الذي ينبع منه الانتاج الغذائي وأوضاع التغذية . ولهذا كانت متابعة المؤتمر مفيدة للبلدان التي تفكر في اعداد استراتيجيات غذائية وطنية .

٤٦ - وكان هناك شعور بأن احداث المزيد من التوسع في القدرة على اجراء بحوث زراعية وطنية يعتبر ضرورة حيوية لمساندة التنمية الزراعية . ورحب عدد من الوفود بإنشاء الخدمة الدولية لمساعدة البحوث الزراعية الوطنية ، وتطلع لأن تسهم تلك الخدمة في زيادة جهود البلدان النامية في مجال البحوث . وفي هذا الصدد ناشد بعض الأعضاء الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بحث امكانية مد أنشطتها الى الميادين الأخرى التي تهتم البلدان النامية .

٤٧ - وطالبت قلة من الوفود باعطاء أولوية أكبر لاجراء البحوث في انتاج المحاصيل غير القمح والأرز - مثل الذرة والكسافا والذرة الرفيعة .

٤٨ - ورأى معظم المندوبين أن هناك مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه القضية وهي الحاجة الى زيادة الجهود الوطنية والدولية لتدريب العاملين الوطنيين على وضع السياسات الغذائية واعداد المشاريع وتنفيذها . وكان هناك تأييد لتعزيز التدريب بدرجة أكبر في مجالات الأغذية والزراعة والادارة ، واقامة خدمة للإرشاد الزراعي على مستوى القاعدة ، ومراكز اتصال ريفية ولاسيما في افريقيا . وقد أبرز برنامج الأمم المتحدة الانمائي أهمية توسيع نطاق المساعدة التقنية بحيث تشمل التدريب وبناء المؤسسات في القطاع الغذائي والزراعي .

٤٩ - وأوضح عدد قليل من المندوبين أنه ينبغي بذل كل الجهود لتفادي الاستنزاف الحالي للخبراء الزراعيين المؤهلين من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة .

٥٠ - وناقش المجلس الحاجة الى اعطاء أولوية عالية لسياسات استهلاك الأغذية وسياسات التغذية ، وفقا لما دعت اليه الاستراتيجية الانمائية الدولية التي نصت على انه ينبغي أن تضمن جهود انتاج الأغذية وتوزيعها توافر امدادات غذائية لأولئك الذين يحصلون على قدر غير كاف من السعرات الحرارية . وشدد عدد من الوفود على أهمية البحث عن سياسات لدعم أسعار الاستهلاك تؤثر بطريقة أقوم على التخفيف من حدة الجوع . وكان هناك ادراك عام بأن ذلك من الأمور الحيوية لتربط جميع اعتبارات وتدابير السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تمس انتاج الأغذية واستهلاكها

وتوزيعها وكذلك الدخل والعمالة . ورأى كثير من المندوبين أن تكييف المعاملات التجارية بين القطاعات الزراعية وغير الزراعية أمر حيوي لتنشيط إنتاج الأغذية والتنمية الريفية .

٥١ - وأكد كثير من المندوبين على أن تحسين توافر الأغذية وتوزيع الامدادات الغذائية يتطلب استثمارات هامة في النقل والتخزين والهياكل الأساسية المتصلة بالأمن الغذائي . وتدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية الى مزيد من البرامج والموارد لهذه المجالات ، وتلقى هذه الدعوة تأييدا عاما .

٥٢ - وأكد ممثلو البلدان النامية ووكالات المساعدة الانمائية تأييدهم لنهج التخطيط المتكامل للأغذية باعتباره آلية عملية لتوجيه الاستثمارات . ورأى كثير من المندوبين أن على المجلس أن يقوم بدور مركزي في ضمان جلب الدعم الخارجي اللازم .

٥٣ - وأيد مدير عام منظمة العمل الدولية بشدة ، في رسالته الى دورة المجلس الدور الرئيسي للاستراتيجيات والأنظمة الغذائية الوطنية في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وفي دعم تدابير سياسات وبرامج إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها مع فتح فرص العمالة وتوزيع الدخل بصورة أوسع . وأوضح أن هيئة ادارة منظمة العمل الدولية أكدت مؤخرا الحاجة الى تحسين الروابط بين الاستثمار والأغذية والدعم التقني ، وكذلك الى حشد موارد انمائية اضافية من أجل استئصال الجوع والفقر ، وصادقت على اشتراك منظمة العمل الدولية في استعراض الاستراتيجيات الغذائية الوطنية .

٥٤ - وأوضح ممثل منظمة الأغذية والزراعة أن الأساس الدائم للأمن الغذائي العالمي يتمثل في زيادة إنتاج الأغذية في البلدان النامية . وأن الأمر الحاسم في مهمة الاسراع بالانتاج الغذائي هو قدرة البلدان النامية على حشد واستثمار الموارد في الزراعة ، وأن منظمة الأغذية والزراعة ، عن طريق مركز الاستثمارات التابع لها ، تحدد مشاريع الاستثمار في الأغذية والزراعة ، وتساعد في حشد الموارد لتمويل تلك المشاريع . وأوضح أيضا أن المنظمة ، عن طريق تخطيطها لخدمات المساعدة ، تعاون البلدان على تحسين قدراتها الوطنية على التخطيط وصنع السياسات وصياغة استراتيجيات الأغذية والزراعة .

٥٥ - وأعلن ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الزيادة المستمرة في إنتاج الأغذية في بلدان المعجز الغذائي تتطلب قدرا كبيرا من التعاون الدولي في مجال ادارة البيئة وتقدير ومراقبة وصيانة واصلاح التربة والمياه والمراعي والغابات كأساس هام لأي نظام غذائي .

با٦ - التجارة الدولية والأمن الغذائي العالمي

التجارة الدولية

٥٦ - أكد رئيس المجلس في كلمته الافتتاحية أن التجارة الدولية عنصر هام من عناصر مشكلتنا الغذائية في العالم . ولا حظ تعقيد تجاريات التجارة الغذائية التي تتأثر بعوامل خارجة عن مشكلة الأغذية ذاتها ، وشدد مرة أخرى على أن الصعوبات الإضافية التي دخلت في الصورة والناشئة عن التهديد باستعمال الأغذية كسلاح سياسي أمر لا يمكن قبوله .

٥٧ - وكرر المدير التنفيذي للمجلس الرأي بأن التوسع في صادرات البلدان النامية سواء من المنتجات الزراعية أم غير الزراعية له أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي لتلك البلدان وفي حل مشكلتها الغذائية ، لأن ذلك التوسع يزودنا بالوسائل اللازمة لتمويل تنميتها . ولذلك اقترح أن يوصي المجلس ببذل جهود جديدة في الهيئات التفاوضية الملائمة من أجل تحرير الواردات من منتجات البلدان النامية ولا سيما المنتجات التي يمكنها تحقيق إنتاج فعال بأسعار تنافسية .

٥٨ - وكان هناك اتفاق عام على أن النزعة الحمائية تلحق الضرر بقدره البلدان النامية على التوسع في صادراتها وعلى تمويل تنميتها الاقتصادية . وأشار إلى أن ثلث صادرات أمريكا الشمالية وأوروبا ونصف صادرات اليابان كانت موجهة حالياً إلى البلدان النامية التي أصبحت تعتبر من أسواق البلدان المتقدمة في المستقبل . ورأت غالبية الوفود أن المصلحة الذاتية والادراك السليم اللذين تم توضيحهما ، يفرضان دخول صادرات البلدان النامية بحرية وبطريقة يعول عليها الأسواق المتقدمة . ويمكن أن يكون ذلك هو العامل الأساسي في توسيع التجارة الدولية بما يعود بالفائدة على جميع البلدان في السنين المقبلة . ولكن النزعة الحمائية تعوق الإنتاج الفعال ، وتولد التضخم والبطالة في أنحاء العالم ، وهذا ما أكدته بلدان من مختلف المجموعات . وطالبت غالبية كبيرة من الوفود باتخاذ خطوات ملموسة وعملية لكي تسهم المزايا النسبية في نمو التجارة الدولية بغية تشجيع الاستثمار والانتاجية . ورأت تلك الوفود أن الاخفاق في ذلك سرف يد بين المجتمع الدولي باضفاً الصفة المؤسسية على تخصيص الموارد بصورة غير فعالة ، مع ما ينجم عنه من أثر على امكانيات نموه .

٥٩ - ورأى المتحدثون باسم بلدان مختلفة متقدمة ونامية أن الجولة الأخيرة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمجموعة "غات" لم تفلح في تحقيق نتائج هامة في مجال تحرير التجارة ولا سيما التجارة الزراعية . ومن ثم رأيت بعض تلك الوفود أن هذه المفاوضات تعتبر فرصة ضائعة على المجتمع الدولي . بيد أن أعضاء آخرين في المجلس وممثل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي رأوا ان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد أنجزت عملاً هاماً ، وأعربوا عن ارتياحهم لنتائجها .

٦٠ - واقترحت بعض البلدان أن يوصي المجلس ببداً مفاوضات تجارية جديدة تركز على أمور التجارة الزراعية ، وبأن تستطلع البلدان والهيئات الدولية الملائمة الطرق الجديدة لتخفيض الحواجز التجارية والحواجز التي تؤثر على التجارة الزراعية ولا سيما تجارة البلدان النامية . ولكن وفوداً أخرى رأيت أنه لا حاجة إلى الدخول في مفاوضات تجارية جديدة متعددة الأطراف

خاصة وأنه انتهت مؤخرا جولة طويلة ومعقدة من تلك المفاوضات . وأكدت تلك الوفود أيضا أن الفائدة الأساسية من امتيازات التجارة في المجال الزراعي سوف تزيد لصالح البلدان المتقدمة لأنها هي البلدان المصدرة الرئيسية .

٦١ - واسترعت وفود عديدة الانتباه الى نتائج البحوث التي اضطلع بها المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بالسياسة الغذائية وأمانة الاونكتاد ، والتي انتهت الى أن خفض الحواجز التجارية في البلدان الصناعية أمام المنتجات الزراعية سوف تنتج عنه زيادة كبيرة ولموسة في صادرات البلدان النامية . ووجد عدد من الوفود أن الوثيقة التي أعدها الاونكتاد كانت مفيدة ولا حظوا أن النزعة الحماية الزراعية ارتفعت بشكل ملحوظ على مدى العشرين سنة الماضية وأدت الى تمييز وشبهات خطيرة في الانماط العالمية للانتاج والتجارة . وبينت وفود مختلفة الآثار الضارة التي تتركها الحواجز التجارية على منتجات محددة يمكنها أن تصد رها ، كما طلبت من البلدان ومجموعات البلدان التي تفرض تلك القيود أن تزيلها .

٦٢ - وتساءل مراقبو الاتحاد الاقتصادي الاوروبي عن الاسلوب العملي الذي اتبع في وضع الوثيقة التي أعدتها أمانة الاونكتاد التي أشار اليها بعض الاعضاء ، وعن نتائجها . وأوضح ان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي هو أكبر مستورد للمنتجات الزراعية وأنه استوعب التدفقات السريعة النمو من المنتجات الزراعية ولا سيمت من البلدان النامية . ورأى أن اتفاقية لومي الموقعة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ بين الاتحاد الاقتصادي الاوروبي و ٦١ بلدا ناميا من أفريقيا والمحيط الهادي والكاريببي ، تمثل دليلا آخر على اسهام الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في توسيع وتشبيث التجارة على نطاق العالم ، ان تتيح التمويش المالي لحالات العجز في الصادرات وذلك عن طريق نظام تشبيث حصائل الصادرات وحرية الوصول الى أسواق الاتحاد الاقتصادي الاوروبي المفتوحة أمام البلدان النامية من أفريقيا والمحيط الهادي والكاريببي . وأوضح أيضا أنه يتعين حماية المنتجات الزراعية الأوروبية التقليدية بصورة معقولة ، وأضاف أن مجال التكامل بين الاتحاد والبلدان النامية شديد الاتساع . وعلق على السياسية الزراعية المشتركة للاتحاد الاقتصادي الاوروبي موضحا أنها ساهمت اسهاما ملحوظا في زيادة تشبيث انتاج الأغذية في أوروبا وأنه يتعين بالتالي النظر اليها على أنها اسهام له أهمية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي .

٦٣ - وكان هناك تأييد عام للصندوق المشترك الذي أنشئ في إطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية التابع للاونكتاد ، وشدد كثير من ممثلي البلدان المتقدمة والنامية الاعضاء على الحاجة الى تمويل الصندوق بطريقة ملائمة . ودعا بعض المندوبين البلدان التي تعهدت فعلا بالاسهام في الصندوق الى تقديم تلك المساهمات قريبا . وحثت وفود عديدة على وضع تدابير فعالة لتهدئة الاضطراب الذي اعترى الاسواق الدولية للسلع الأساسية الزراعية وثبطهمة المزارعين وحال دون تطبيق سياسات استثمارية رشيدة .

٦٤ - وشدد عدد من وفود البلدان النامية على امكانية توسيع نطاق نظام الافضليات المعمم في كثير من البلدان المتقدمة بحيث يشمل المواد الخام الزراعية وكذلك السلع الزراعية المجمعة ونصف المجمعة ، ودعت تلك الوفود الى القيام بذلك العمل باعتباره أمرا ملحا وعلامة من علامات التعاون الدولي . وأوضح بعض المتحدثين أنه ينبغي لجميع البلدان الصناعية أن تتيح أفضليات

لتجارة البلدان النامية ، اما من خلال نظام الأفضليات المعمم أو عن طريق اجراءات أخرى بما يلائم نظمها التجارية .

٦٥ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقه وإدانته الصريحة لاستعمال صادرات الأغذية أو معونات الأغذية كسلاح للضغط السياسي . وأوضح ممثل نيكاراغوا أن سكان بلده الذين أصابهم الفقر والتمزق الاقتصادي نتيجة للنزاع الأهلي الأخير عانوا من القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على صادرات القمح بوصفها المورد التقليدي ، وذلك لأسباب سياسية بحتة . وأعلن أن هذه القيود كان لها شديد الأثر على وحيات السكان العاديين ، ودعا المجتمع الدولي الي تقديم معونة للتغلب على مشاكل الأغذية في بلده سواء الفورية أم الهيكلية . وأكد أن لبلده قدرة كافية على تحقيق زيادات كبيرة جدا في انتاج الاغذية .

٦٦ - وأكد ممثل الولايات المتحدة ، ردا على كلمة نيكاراغوا ، أنه لم يتم الفاء أية مساعدة بموجب القانون العام ٤٨٠ ، وان البند الأول من الاتفاق مع ذلك البلد لم ينته . وأكد ان الولايات المتحدة تواصل تقديم المعونة الغذائية الانسانية بموجب ذلك التشريع الي السكان المحتاجين في نيكاراغوا ، وسوف تبلغ ١٠ ملايين من الدولارات هذا العام . وأضاف موضحا ان الولايات المتحدة ، بوصفها بلدا ذات سيادة ، تتحمل مسؤولية تحديد البلد الذي سوف يتلقى المساعدة منها وذلك بعد مداولة متمعنة تلعب فيها مشاعر القلق الانساني دورا محوريا . وتعتقد الولايات المتحدة ان لها في هذا الصدد ماض طيب .

٦٧ - وأكد المجلس ، بعد اجراء بعض المناقشات ، ان الحصول على الاغذية يشكل حقا انسانيا أساسيا وهذا ما عبرت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الأغذية العالمي . بيد أنه لم يكن هناك اجماع على تأكيد المبدأ القائل بأنه لا ينبغي لأي بلد أن يقيد أو أن يهدد بتقييد الحصول على الغذاء كسلاح للضغط السياسي مهما كان السبب . وأيدت وفود كثيرة مثل هذا المبدأ بينما أعلنت وفود أخرى عدم اختصاصها بمناقشة هذا الموضوع . وقال أحد الممثلين أنه بينما يقبل المبدأ كقاعدة عامة الا أنه يجوز في بعض الاحيان النظر في فرض قيود تجارية ولكن في ظل ظروف قصوى .

انشاء شبكة للأمن الغذائي العالمي

٦٨ - وأشار رئيس المجلس الي أن المجلس أنشئ في ١٩٧٤ كاستجابة عاجلة من جانب الحكومات لأزمة الغذاء العالمية في ١٩٧٣-١٩٧٤ ، والى أن تحسين انتاج الأغذية ورفع مستويات الاكتفاء الذاتي أمران أساسيان للأمن الغذائي في البلدان النامية . بيد أن الطوارئ ستهدد دائما الأمن الغذائي في المدى القصير ، وانا لم توضع أحكام ملائمة للتصدي لها فقد تسفر عن حالات عصبية تتجاوز قضايا الأغذية .

٦٩ - وأشار المدير التنفيذي الي انجازات المجلس في ميدان الأمن الغذائي العالمي ، بما فيها فصل المفاوضات حول اتفاقية جديدة للعون الغذائي عن المحادثات المتعلقة حول ابرام اتفاقية جديدة للقمح ، مما أدى الي تعزيز اتفاقية العون الغذائي ورفع المعونة الي ٧٦ مليون طن . وأوضح أيضا ان المجلس بادر في ١٩٧٨ بعمل تضافرت فيه قوى منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي ولجنة برانت من أجل انشاء مرفق تمويل غذائي ، وتبلور ذلك العمل فسي

الاسبوع الماضي بانشاء هذا المرفق في إطار صندوق النقد الدولي ، وتطلع المجلس أيضا شوطا جديدا في موضوع التخطيط للطوارئ أزمة الأغذية ، وتبعته في ذلك مؤخرا منظمة الاغذية والزراعة ولجنة الأمن الغذائي العالمي . وشدد المدير التنفيذي على التقدم المحرز في هذه القضايا كمثال على الجهود التعاونية التي تبذلها الأمم المتحدة . وشجع المجلس العمل السياسي وتابعه سياسيا من أجل تدعيمه ، كما استجابت لذلك منظمات أخرى ملائمة عن طريق اعداد الوسائل العملية للتنفيذ ، والتفاوض بشأنها ، وأوضح أن ذلك كان مقصد مؤتمر الاغذية العالمي والجمعية العامة للأمم المتحدة من انشاء مجلس الأغذية العالمي . وأولى المدير التنفيذي الأهمية الواجبة للقيادة النشطة والتشجيع اللذين لقيهما المجلس من رئيسه السابق السيد أرتورو تانكو الذي اضطلع بعمل فعال من أجل وضع تدابير الأمن الغذائي العالمي .

٧٠ - وأكد المدير التنفيذي أنه ما من مخطط أو تدبير واحد وضع حتى الآن يمكن أن يكون كافيا في حد ذاته لضمان الاستقرار العام في أسواق الحبوب ، أو الأمن الغذائي العالمي ، أو حصول البلدان النامية على الامدادات الغذائية بالشروط التي يمكنها دأما تحملها . الا أنه يمكن تحقيق هذه الأهداف بفعالية عن طريق مجموعة من التدابير التي تعتبر من الزاوية السياسية قابلة للتنفيذ أو على الأقل يمكن التفاوض بشأنها ، والتي يمكن أن تشكل معا شبكة قوية للأمن الغذائي العالمي .

٧١ - وكان هناك تأييد كبير من جانب المجلس لمفهوم شبكة الأمن الغذائي العالمي ، وصادقت غالبية الوفود من حيث المبدأ على كل التدابير الثمانية المقترحة في الوثيقة قيد النظر (WFC/1961/3 و Add.1) وهي :

(أ) ابرام اتفاقية جديدة لتجارة القمح على أساس النهج الذي يبحثه حاليا مجلس القمح الدولي ، لوضع تدبير للاستقرار والتعاون في سوق الحبوب الدولية ؛

(ب) التصجيل بانشاء هيكل أساسية في البلدان النامية لتخزين ونقل الأغذية وما يتصل بذلك من مشاريع لتحسين أمنها الغذائي ؛

(ج) انشاء مرفق للأغذية تابع لصندوق النقد الدولي لمساعدة موازين مدفوعات البلدان النامية التي تضطر الى تحمل زيادات مفاجئة في تكاليف وارداتها من الأغذية لأسباب خارجة عن سيطرتها ؛

(د) تجديد اتفاقية الصون الغذائي لمدة خمس سنوات ومستوى ١٠ ملايين من الأطنان لضمان الحد الأدنى لتدفق المعونة الغذائية في أوقات اجهاد الأسواق ؛

(هـ) تغذية موارد الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ بمقدار ٥٠٠٠٠٠ طن ، على أن تستعرض في تلك المناسبة طبيعة ذلك الاحتياطي واجراءاته ضمانا لتوفير معونة غذائية متعددة الأطراف يعول عليها في حالات الطوارئ ؛

(و) تعزيز برنامج الأغذية العالمي عن طريق حملة على نطاق العالم لتحقيق هدفه المبرمج ، ولضمان تغذية موارد بحد ذلك ؛

- (ز) الاتفاق على مجموعة من تدابير الطوارئ لمجابهة الأزمات الغذائية ، تتفق بموجبه البلدان على التدابير التجارية وغيرها التي تعتبرها مفيدة ، والتدابير التي تتفادها باعتبارها تضر بالامداد العام للأسواق واستقرارها اذا كانت هناك أزمة عالمية وشيكة ؛
- (ح) انشاء احتياطي طوارئ للأزمات الغذائية - مستقل عن قوى السوق - لا يصرف الا " كملجأ أخير " في حالة احتمال حدوث نقص ما ي شام في الأغذية .
- ولكن وفد الولايات المتحدة أبدى تحفظ حكومته على هذه الشبكة بحجة أن هذا المفهوم غير شامل بما فيه الكفاية ، وأن بعض التدابير المقترحة ما زالت في حاجة الى ايضاح وتحليل .
- ٧٢ - وساند معظم الأعضاء ابرام اتفاقية جديدة لتجارة القمح بأسرع ما يمكن بما يتمشى مع الخطوط التي تجرى حاليا مناقشتها في مجلس القمح الدولي ، وتتضمن أحكاما اقتصادية موضوعية وملزمة لانشاء مخزونات احتياطية ، وآلية استشارية لتجميعها وصرفها ، وأحكاما خاصة لساعة عدة البلدان النامية التي تلتزم بتعهدات بموجبها . وقد طلبت بعض البلدان من المجلس أن يؤيد وضع جدول زمني لابرام اتفاقية جديدة . وسلم المجلس عموما بأن اتفاقية القمح الدولية بوضعها الحالي لا تخل بمبادئ التجارة الحرة في السوق الدولية للحبوب .
- ٧٣ - وبينما أبدى وفد الولايات المتحدة تحفظه على ابرام اتفاقية جديدة لتجارة القمح ، اقترح بأنه ينبغي للبلدان المتقدمة ، والبلدان النامية كلما أمكنها ذلك ، أن تحذو حذوهم وفتنش آليات احتياطية دون انتظار اتفاقات دولية تزودها بأمن غذائي عالمي . ورأت وفود مختلفة بما فيها وفود كبرى البلدان المنتجة ، أن الموقف الذي تم الاعراب عنه لا يخالف التوافق العام في الآراء حول الحاجة الى ابرام اتفاق جديد وعملي في وقت قريب . ورأت غالبية الوفود أن مثل هذا الاتفاق الدولي سوف يكفل أمنا أفضل للمنتجين والمستهلكين من الأفراد والبلدان التي ينتمون اليها ، وان توطيد استقرار الأسواق الدولية كقيل بأن يحسن مقررات الاستثمار وتخصيص الموارد . وأوضح بعض المندوبين أن الانتاج الكبير من القمح المتوقع لهذا العام أتاح فرصة طيبة لانشاء الاحتياطيات المبدئية للاتفاق الجديد .
- ٧٤ - واقترح أحد الوفود أن يتابع المجلس عن كثب الدورة المقبلة لمجلس القمح الدولي المزمع عقدها في مدريد في حزيران / يونيو ١٩٨١ وقال أنه يعتبرها المحاولة الأخيرة التي تبذلها تلك الهيئة للإعلان عن مفاوضات جديدة لابرام اتفاقية جديدة لتجارة القمح ، وبدون ذلك ، ينبغي للمجلس أن يتخذ من خطة العمل ذات النقاط الخمس التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق أمن غذائي عالمي ، اطارا مستمرا لارشاد جميع البلدان في سياساتها الرامية الى بلوغ الأمن الغذائي العالمي . واقترح أيضا ممثل منظمة الأغذية والزراعة اعتبار خطة العمل اطارا دائما لبلوغ تلك الاهداف .
- ٧٥ - واقترح وفد فرنسا انشاء فريق عامل لدراسة التفاعل والعلاقات بين الامداد الشامل بالحبوب والطلب الشامل عليها ، على أساس تجاري ، بغية تحسين توافر الحبوب لصالح البلدان النامية ذات الدخل المنخفض .
- ٧٦ - وعالجت وفود مختلفة مسألة انشاء احتياطي طوارئ من الأغذية ، وأيدت بعض تلك الوفود

انشاءه كتدبير تكميلي نذلرا للنهج المتواضع الذي رأوا أن مجلس القمح الدولي يتبعه حاليا لاسرام اتفاقية جديدة لتجارة القمح . وأيد البعض أيضا انشاء احتياطي طوارئ كبديل يتمين النذر فيه لانه لا بيد ومن المحتمل في نظرهم أن تعقد اتفاقية جديدة لتجارة القمح في المستقبل القريب . بيد أن وفودا مختلفة لم تؤيد انشاء احتياطي طوارئ وأوضحت أن الفوائد التي قد يعود بها لمن تبرر التكلفة ، وأبدت شكوكها في جدوى المفاوضات على الاجراءات والمشاركة في تكاليف مثل هذا الاحتياطي .

٧٧ - وأبدى المجلس تأييدا قويا لاقتراح دعم انشاء هياكل أساسية للأمن الغذائي في البلدان النامية ، ورأت بعض الوفود أن هذا التدبير هو أهم التدابير الثمانية التي تتضمنها الشبكة المقترحة . وأعتبر التخزين المحسن ومرافق النقل على المستويين المحلي والوطني حافزا قويا على زيادة انتاج الاغذية ، وكذلك على ضمان استمرار الامدادات . ودعت غالبية الوفود الى زيادة الاستثمارات لتمويل تلك الهياكل الأساسية . وكان هناك اقتراح بأن يوصي المجلس باتاحة موارد اضافية ملموسة لهذا الغرض يجرى توجيهها على أساس ثنائي وكذلك على أساس متعدد الأطراف ، عن طريق البنك الدولي ومؤسسات اخرى . بيد أن ممثل منظمة الاغذية والزراعة أوضح أن مخطط مساعدات الأمن الغذائي لتلك المنظمة يفتقر الى الموارد الكافية للتقدم في برامجه ، وحث المجلس على التوصية بزيادة المساعدات .

٧٨ - وبينما أيد المجلس الدعوة الى تقديم مساعدات اضافية لانشاء أو تحسين الهياكل الأساسية للتخزين والنقل ذات الصلة بالأمن الغذائي ، رأى أن توجه هذه المساعدات عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف ، بما فيها البنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وجميع برامج منظمة الاغذية والزراعة ذات الصلة ، وكذلك التدابير الخاصة الأخرى مثل تعهدات المعونة الغذائية لسنوات متعددة ، واستعمالها لانشاء مخزونات أمن غذائي وطني وتعزيز السياسات الانمائية في مجال الزراعة والأغذية . وأوضح أحد الوفود أنه بينما يؤيد هذه الدعوة العامة الا أن التشريع السارى في بلده يجعل الالتزام بمعونات الاغذية لسنوات متعددة أمرا صعبا .

٧٩ - وأجمع المجلس على الاشادة بصندوق النقد الدولي ، ومجلس ادارته ، ولجنته المؤقتة المعنية بنظام النقد الدولي ومديره العام وظفيه لنجاحهم في متابعة توصيات المجلس بشأن انشاء مرفق تمويل غذائي . وكان هناك ادراك بأن هذا المقرر الذي اتخذه صندوق النقد الدولي سيساعد البلدان الأعضاء على تفادي هبوط مستويات استهلاك الحبوب الى درجة الاضطراب التي تكبد تكاليف استيراد باهظة بسبب عوامل تتمدى أساسا نطاق سيطرتها . ويتمين أن يعمل المرفق كامتداد للمرفق الحالي للتمويل التعويضي ، بأن يستكمل تعويض الزيادة في تكاليف استيراد الحبوب بتعويض حالات العجز في حصائل الصادرات . وستحسب الزيادة في تكاليف واردات الحبوب على أساس تكاليف هذه الواردات في سنة معينة مطروحا منها متوسط تكاليفها للسنوات الخمس السابقة لتلك السنة ، على ألا يسحب أكثر من ١٠٠ في المائة من الحصة لتعويض الزيادة في تكاليف الواردات من الحبوب . وعلى حين سيكون المرفق المتكامل متاحا لجميع الأعضاء فسي الصندوق ، فالمتوقع ، وفقا لروح البيان الذي أصدرته اللجنة المؤقتة ، أن يعود بالنفع على البلدان ذات الدخل المنخفض المعرضة لاضطراب موازين مدفوعاتها من جراء حالات العجز في المحاصيل أو حالات الزيادة في أسعار واردات الحبوب .

٨٠ - وأثنى المجلس على العمل الذي اضطلع به صندوق النقد الدولي بوصفه مثالا على أن التقدم الملحوظ في حل مشاكل الأغذية العالمية أمر ممكن اذا توفرت الارادة والتصميم . وعمد الى رئيسه ومدبره التنفيذى بمهمة ابلاغ ارتياحه الى الصندوق وسلطاته .

٨١ - وكان هناك تأييد عام للحاجة الى ابرام اتفاقية للمعون الغذائية بعد أدنى ١٠ ملايين من الأطنان وفقا للهدف الذى حدده مؤتمر الأغذية العالمي في ١٩٧٤ . وعلق حين وافق بعض المتبرعين الحاليين بالمعونة الغذائية على الحاجة الى ابرام اتفاقية للمعون الغذائي ب ١٠ ملايين من الأطنان ، فقد دعوا المتبرعين الجدد ، ولا سيما البلدان الاشتراكية والبلدان المصدرة للنفط ، الى المساهمة في الجهود الرامية الى بلوغ ذلك الهدف . ورأت وفود أخرى أن الالتزام بمعونات غذائية في شكل سلع أساسية ينبغي أن يكون سهلا الوفاء من جانب بلدان الفاعض الانتاجي . وأيدت وفود كثيرة تمديد اتفاقية المعون الغذائي لمدة خمس سنوات ، وبصورة مستمرة ويمكن الاعتماد عليها . وفي حين وجد هذا الاقتراح معارضة طفيفة من حيث المبدأ ، أوضح بعض المتحدثين أنهم يعتبرون اتفاقية المعون الغذائي صكا مرتبطا باتفاقية تجارة القمح في اطار اتفاقية القمح الدولية . ورأت بعض تلك الوفود أنه يتمين الربط بين مدة الاتفاقيتين . ورأت وفود أخرى أن مجلس الأغذية أوصى بالفصل بين مفاوضات الاتفاقيتين ، وان لجنة المعونة الغذائية أخذت بتلك التوصية ، وانسه لا حاجة الى اثاره مسألة العودة الى المفاوضات المتوازية .

٨٢ - وعالج مختلف المتحدثين مسألة متطلبات المعونة الغذائية للمقد المقبل . وأعلن المدير التنفيذى في ملاحظاته الافتتاحية أن الاتجاه الى المبالغة أو التهورين في تقدير متطلبات المعونة الغذائية للثمانينيات ، بدون الالتفات الى تحليل أثرهما على برامج تشجيع الانتاج الوطني ، ليست في صالح البلدان النامية ، وطلب اتباع نهج أكثر شمولاً حيال هذه المشكلة . بيد أن أحد الممثلين اقترح اعادة النظر في كمية المعونة الغذائية لرفعها من ١٠ الى ١٧ أو ١٨ مليون طن بحلول منتصف الثمانينيات نظرا لزيادة الحاجة الى المعونة الغذائية في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض . ووجد بعض المندوبين أن استعمال المعونة الغذائية ، وان كان له ما يبرره في حالات الطوارئ ، يمكن أن يؤثر على انتاج الأغذية ويولد التبعية ، اذا لم يرتبط بحوافز للمنتجين . وكان هناك شعور بأن مسألة متطلبات المعونة الغذائية تحتاج برمتها الى دراسة معمقة مع اطلاق الاهتمام الواجب لتكلفة المعونة الغذائية ازاء المكافئ النقدي كمورد استثماري .

٨٣ - وتلقى المجلس التقرير السنوى السادس للجنة سياسيات المعونة الغذائية وبرامجها الذى ينمطي عام ١٩٨٠ ، وأحاط به علما . ورأى المجلس أن الحاجة الى تحقيق الرقم المستهدف المقترح لبرنامج الأغذية العالمي للسنتين الحاليتين وهو ١ بليون دولار أمر بالغ الأهمية ويتطلب جهدا خاصا . وفي هذا الصدد اقترح أحد كبار المساهمين في البرنامج أن يقدم المتبرعون الجدد ، بما فيهم البلدان المصدرة للنفط والبلدان الاشتراكية مساهماتهم نقدا للمساعدة على سد الثغرات الراهنة بين التعهدات والهدف المقترح . وأوضح المدير التنفيذى المؤقت لبرنامج الاغذية العالمي اقتراحه بوضع ميزانية لفترة السنتين ١٩٨٣-١٩٨٤ ببلغ ١٢ بليون دولار ، وهو لا يمثل أى زيادة اذا حسب بالقيمة الحقيقية ، وحث جميع البلدان على اعتماد هذا الاقتراح فسي الدورة المقبلة للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التي ستعقد في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ . وقد أيد عدد كبير من الوفود هذا الاقتراح .

٨٤ - وطرحت مسألة أهداف برنامج الأغذية العالمي قضية اختصاص مجلس الاغذية العالمي بتقديم التوجيه السياسي بشأن هذه المسألة . ورأت غالبية الوفود أن أجد الأب وار الحيوية للمجلس هي المساعدة في حل الأمور واعطاء التوجيه في الحالات المسيرة مثل هذه الحالة . وأوضح وفود أخرى أنه لما كانت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها لم تناقش القضية الا مؤخرا ولم تتمكن من التوصل الى اتفاق ، فلا يستطيع المجلس أن يتوقع تدخله بنجاح في أعمال اللجنة .

٨٥ - وكان هناك اتفاق عام على أن المعونة الغذائية المتعددة الأطراف في حالة الطوارئ تعتبر عنصرا هاما من عناصر شبكة الأمن الغذائي العالمي ، وأنه يتعين إيجاد الوسائل لتمييز الاعتماد عليها واستمرارها . وفي هذا السياق اقترح عدد من الوفود أن يتم تحويل الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ وهو ٥٠٠ . ٠٠٠ طن الى اتفاقية ملزمة قانونا . بيد أن وفودا أخرى لم تكن مستعدة للنظر في عقد اتفاقية منفصلة بهذه الصورة ، ورأت بعض الوفود أن النتيجة قد لا تشجع على اشتراك المتبرعين . ومع ذلك أبرزت جميع الوفود استعدادها للنظر في تحسين اجراءات تعزيز الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ وضمان تغذية موارد باستمرار على مستوى ٥٠٠ . ٠٠٠ طن . وأوضح البعض أنه يمكن احراز تقدم سريع في هذا الصدد اذا كان هناك فهم واضح للتعريف والمعايير الموضوعة لمعونة أغذية الطوارئ ولتوجيه معونة الأغذية بما يحسن ظروف الفقراء الحضريين والريفيين على مر الزمن . ويعتبر هذا الاستعداد ان للمعونة الغذائية على جانب من الأهمية ، ولكن تطبيقها بفعالية يتطلب اجراءات مختلفة . وهنا أصر بعض ممثلي البلدان التقليدية المتبرعة بالمعونة الغذائية على تشجيع المتبرعين الجدد على تقديم المساهمات في الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ . وعبر بعض المندوبين عن رأيهم بضرورة النظر في التوسع في الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ بما يتعدى هدفه الحالي ، وذلك نظرا للمستقبل القاتم المرتقب للأغذية ونظرا للحاجة الى زيادة معونة أغذية الطوارئ في العالم .

٨٦ - وفي هذا السياق استرعى ممثل منظمة غير حكومية انتباه المجلس الى سوء التغذية الخطير المنتشر في فييت نام والى الحاجة الى تقديم مساعدة غذائية . وطلب من المجلس أن يعرب عن قلقه تجاه أولئك الذين تعرضوا لأخطار الكوارث الطبيعية في فييت نام .

٨٧ - وأكد المدير التنفيذي من جديد ، في سياق كلمته ، على الحاجة الى فهم طبيعة العمل الذي يتعين اتخاذه أو يتعين تفاديه في حالة حدوث أزمة غذاء عالمية . واقترح لهذا الغرض النظر في وضع ترتيبات تضمن حصول جميع البلدان في كل زمان على امدادات الحبوب ، وتضمن ألا تلقى كبرى البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب والمستهلكة للحبوب على عاتق الآخرين عبء التكيف مع حالات المجز في الانتاج العالمي عن طريق اللجوء الى تدابير تجارية تقييدية . ويصعب اجراء عمليات التكيف المادي في استعمال الحبوب في أوقات الأزمات ان تمويل البلدان المتقدمة التي مجابهة حالات المجز الشامل بعزل أسواقها عن طريق تقييد الصادرات ودعم الواردات والاستهلاك وعلف الحيوان . ولا حظ أن دعم أعلاف الحيوان سيستمر كأن شيئا لا يحدث خارج الحدود الوطنية . ثم أن الهدف الرئيسي من أحكام الطوارئ في أزمات الأغذية هو السعي الى التعاون على الصعيد الدولي لتتقاسم جميع البلدان ، بما فيها المتقدمة والاشتراكية ، عبء التكيف مع حالات المجز الشامل في انتاج الحبوب . ووافق المجلس على أن الحصول على امدادات الحبوب الغذائية عن

طريق قنوات تجارية مفتوحة في حالات العجز في إنتاج الأغذية أمر حيوي ، وشجع حكومات البلدان المنتجة والمستهلكة على النظر في هذه القضية ، وتوقع أن يتم استعراض هذا الأمر في دورته المقبلة .

٨٨ - وكان تقرير الدورة السادسة للجنة الأمن الغذائي العالمي مطروحا أمام المجلس ، ويحوى ضمن جملة أمور هامة تقرير جماعة العمل المخصصة للاستعداد لحالات العجز الغذائي الحادة والواسعة النطاق . وأشارت مختلف الوفود الى هذا التقرير وأشادت بنتائج عمل اللجنة ، واسترعت الانتباه الى وضع مؤشرات وطنية موضوعية وشاملة لرصد حالات العجز في الأغذية ، والى تحسين الاستعداد الوطني لمجابهة حالات العجز في الأغذية ، والى تقييم عوامل الامداد والتمويل وترتيبات اجراء المشاورات والتنسيق في حالات الأزمات .

٨٩ - وشددت الوفود عموما ، خلال مناقشتها لمسألة الأمن الغذائي العالمي ، على الأهمية الأساسية لزيادة إنتاج الاغذية في البلدان النامية باعتبار ذلك مفتاح الأمن الغذائي لها وللعالَم . وفي حين أعطيت أهمية كبيرة للحاجة الى انشاء آلية دولية ملائمة تضمن استقرار أسواق الحبوب واستتباب الأمن الغذائي الدولي ، واستمرار الحصول على امدادات الحبوب بمعنى حصول البلدان النامية عليها في كل وقت ، ما زال جميع الأعضاء يعتبرون التوسع في الإنتاج المحلي من الأغذية وتميز الهياكل الأساسية الوطنية من العناصر الأساسية للأمن الغذائي .

جيم - احتمالات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٩٠ - اعترفت الاستراتيجية الانمائية الدولية بأن التوسع في التعاون فيما بين البلدان النامية يمكن أن يكون "عنصرًا دينامياً وحيوياً لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة فعالة". وقد أعدت على هذا الأساس الوثيقة WFC/1981/3 التي أوضحت أن هناك احتمالاً كبيراً وحاجة معترفاً بها للتعاون فيما بين البلدان النامية في قضايا إنتاج الأغذية والتجارة والأمن الغذائي، وأنه ينبغي لمجلس الأغذية العالمي أن يشجع ذلك التعاون. وأهزت بأنه ينبغي دعم الجهود التي تبذلها مجموعة "غات" والائتلاف من أجل تشجيع مخططات الأفضليات في البلدان النامية. مع إيلاء اهتمام خاص للسلع الأساسية الغذائية بصفة عامة في أفضليات التجارة. ووضع مخططات متعددة الأطراف ومستديمة لمعالجة حالات العجز الدورية في الأغذية وفوائض البلدان النامية كل على حدة. ويحسن بالبلدان النامية التي حققت فوائض في موازين مدفوعاتها والتي توجه بصفة رئيسية استثماراتها الخارجية إلى العالم المتقدم، أن تولي مزيداً من الاعتبار لفرص الاستثمار في بلدان نامية أخرى. وسيكون إنتاج الأغذية هو المنفذ الواضح لهذا النوع من التعاون. ولقد وضعت بعض البلدان النامية أو كانت تتظر في وضع ترتيبات تعاونه للأمن الغذائي - ولا سيما بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وبلدان السهول الأعضاء في "اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهول"، وبلدان افريقيا الجنوبية. وقد ناقش "النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية" ومجموعات أخرى اقتراحات التعاون في تجارة الأغذية والأمن الغذائي. وكانت مخططات أخرى للتعاون، بما فيها انشاء صندوق احتياطي أقلبي، قيد النظر في البلدان غير المنحازة. ورغم أن الخبرة ما زالت محدودة نسبياً، فإن هذه المبادرات لها مميزات اقتصادية وسياسية قوية.

٩١ - وكان هناك توافق عام في الآراء حول استصواب تشجيع الأعمال التعاونية فيما بين البلدان النامية بغية تحسين اوضاع الأغذية فيها.

٩٢ - ولا حظ مندوب الهند أن الاعتماد الجماعي على الذات أصبح شعاراً في العالم الثالث، وأن البلدان النامية تظهر حماساً متزايداً لحشد مواردها ومشاطرة فوائضها. وأعلن أن بلده اتاح للبلدان التي عانت من حالات العجز حوالي ٥٠٠.٠٠٠ طن من القمح و ٢٠٠.٠٠٠ طن من الارز بشروط ميسرة، مما يشهد باستعداده للانخراط بدوره في الحملة الشاملة ضد الجوع.

٩٣ - وأشار مندوب المكسيك إلى الخطوات الثابتة التي خطتها بلده في معالجة مشاكل الجوع عن طريق اقرار نظام الأغذية المكسيكي، وأعلن أن بلده على استعداد لمشاطرة تجارة البلدان الأخرى في مجال معالجة مشاكل الأغذية بطريقة متكاملة.

٩٤ - وأعلن مندوب الأرجنتين أن بلده على اتم استعداد لتقديم كل مساعدة ممكنة من حيث الموارد والتكنولوجيا.

٩٥ - وأعلن مندوب يوغوسلافيا أنه بالرغم من الصعوبات الاقتصادية الخطيرة سوف يزيد بلده من الدعم المقدم لجهود البلدان النامية، بما في ذلك تقديم المساعدة عن طريق المؤسسات الانمائية الدولية.

٩٦ - وشدد بعض المدد وبين بصفة خاصة على انه ينبغي للبلدان النامية التي تحقق فواض فسي موازين مد فوعاتها أن تنظر بجدية في تقديم استثمارات في مشاريع مشتركة في بلدان نامية اخرى من أجل تحسين اوضاع الاغذية فيها . واقترح احد المدد وبين ان تقدم هذه البلدان تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد الى دورة المجلس القادمة .

٩٧ - ولاحظ مدد وبالعراق ان بلده ملتزم باستثمارات واسعة النطاق تهدف الى زيادة انتاجه الزراعي لتعزيز قدرته على تقديم المساعدة الى جيرانه العرب وبلدان نامية اخرى . وساق امثلة على الترتيبات التعاوانية في مجال الاغذية والقراعات ذات الصلة مع بلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا . وشملت تلك الترتيبات انشاء احتياطي ارز لرابطة ام جنوب شرقي آسيا وتقديم تعهدات لمواجهة الكوارث الطبيعية ، ومصنع لسداد اليوريا لرابطة ام جنوب شرقي آسيا وهو قيد الانشاء ، واقترح انشاء مصنع لمبيدات الآفات لرابطة ام جنوب شرقي آسيا .

٩٨ - وللب المدد وبون من المجلس ان ينشئ في تشجيع استطلاع الترتيبات الملائمة لحشد الموارد المادية والتكنولوجية والمالية من أجل زيادة انتاج وتجارة الاغذية فيما بين البلدان النامية .

دال - التعبئة من أجل الجهود المعجلة

٩٩ - أكد المدير التنفيذي في بيانه الاستهلالي على الحاجة الى زيادة الدعم المادي للاستراتيجيات والأنظمة والخطط الغذائية في البلدان النامية وما يتصل بذلك من مشاريع استثمارية ، من بينها توسيع نطاق الجهود في مجال التدريب اللازم للمضي قدما في تنفيذ الخطط وادارة المشاريع ، ولتعزيز الدعم السياسي لمثل تلك الجهود .

١٠٠ - واقترح - على وجه التحديد - وجوب تقديم المساعدات الانمائية بصورة منتظمة للاستعاضة عن الانخفاض الذي حدث عام ١٩٧٩ ، وزيادةها بالتدريب من جانب كل بلد قادر على ذلك كجزء من برنامج مساعدتها الانمائية الشاملة . وحث على تقديم دعم خاص لأقل البلدان نموا على اساس الأولوية . واقترح المدير التنفيذي علاوة على ذلك انه يجب ان تتركز الجهود الوطنية والدعم الدولي - داخل إطار نهج الأنظمة الغذائية - على التنمية التكنولوجية والسياسات ذات الصلة والتدابير الاستثمارية التي يمكن ان تعطي عائدا ميكرا نسبيا ، مع الاعداد في الوقت نفسه لتنمية البنية الأساسية الواسعة النطاق اللازمة في كثير من البلدان ولا سيما في افريقيا .

١٠١ - وأوضح المدير التنفيذي ان استئصال الجوع وسوء التغذية قد يتطلب التزاما واضحا من جانب جميع البلدان لزيادة استثماراتهما في القطاع الغذائي ومساعدتها له ، وكذلك استعراض ما اسهمت به سياساتها المحلية في الامن الغذائي العالمي وفي التجارة الدولية . وللحفاظ على هذا الالتزام دعا الى وضع استراتيجية دعم وطنية من جانب كل بلد قادر على تقديم المساعدة .

١٠٢ - وأكد المدير التنفيذي على ان حل مشاكل الاغذية في العالم في حاجة الى الارادة السياسية والتصميم من جانب جميع الأطراف ، وأن العمل المتضافر من أجل تعبئة هذه الارادة يمثل في حد ذاته جزءا حاسما من الاستراتيجية الانمائية الدولية . وهذا - بالمعنى الحقيقي - هو الدور الذي

يضطلع به مجلس الأغذية العالمي . ويتحمل المجلس مسؤولية فريدة تتمثل في توفير الارشاد السياسي للجهود الدولية الواسعة من أجل حل القضايا الهامة التي لم تحل والتي تتعلق باقامة امن غذائي اكثر فعالية للأمم والشعوب . ان بذل جهد نخم لاستئصال الجوع هو واجب سياسي لاقامة تعاون وتضامن عالميين فيما بين الأمم .

١٠٣ - ولا حظ المجلس انه احرز بعض التقدم في مجال الاغذية : فقد اعطت معظم البلدان النامية اولوية زائدة للاغذية ، وحقق بعضها معدلات باهرة في نمو الانتاج ، وتصدرت المشاكل الغذائية جداول أعمال المؤتمرات الدولية . وكان من بين الانجازات الرئيسية انشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والقرار الذي اعتمده اخيرا مجلس محافظي صندوق النقد الدولي عند اجتماعه في غابون في أيار/مايو بإنشاء مرفق للتمويل الغذائي . بيد أن الكثير من الوفود اعربت عن خيبة املها لأن معظم الأهداف المتفق عليها والمتصلة بتدفقات الموارد الخارجية ، وبالأغذية والزراعة ، ونمو الانتاج الغذائي في البلدان النامية ، وتدابير الامن الغذائي العالمي ، لم تتحقق ، ولأن هدف مؤتمر الأغذية العالمي الراعي الى استئصال الجوع بحلول منتصف الثمانينيات لم يمد من الممكن اعتباره قريبا المنال .

١٠٤ - ولا حظ المجلس ان هناك اتفاقا عاما على عناصر الجهود المعجلة ، وعلى أن القضيّة الأساسية هي الانتقال من الأقوال الى الأعمال وسد الثغرات بين ما اتفق على انه مرغوب فيه وبين ما تم تنفيذه بالفعل . وسوف يشمل هذا بذل جهود من جانب البلدان النامية لتحقيق معدلات نمو في الانتاج الغذائي بنسبة ٤ في المائة سنويا ، وبذل جهود من جانب البلدان المتبرعة لتحقيق الهدف الشامل للمعونة الانمائية الرسمية والبالغ ٧.٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، وزيادة المساعدة الخارجية للقطاع الغذائي لتصل الى ٨.٣ بليون دولار سنويا في الفترة الحالية والوفاء بالاحتياجات المتزايدة من الموارد الخارجية التي يقدر ان تصل الى حوالي ١٢.٥ بليون دولار بحلول عام ١٩٩٠ (وكلا الرقمين بأسعار ١٩٧٥) . وكان من بين الأمور الملحة تغذية موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسة الانمائية الدولية بصورة ملائمة .

١٠٥ - وأكد العديد من الوفود على اعطاء الأولوية في المساعدة لاقبل البلدان نموا . ويصرى أحد البلدان ضرورة اعطاء الأولوية للبلدان النامية التي توجد لديها قدرة عالية على التوسع السريع في الانتاج الغذائي . واقترح احد الوفود ان تقدم المساعدات لاقبل البلدان نموا في صورة منح وأن تتلقى البلدان النامية الأخرى المساعدات بشروط أكثر تساهلا . واقترح هذا الوفد ايضا أن يستمر المجلس اهتمام الأمين العام للأمم المتحدة الى توصية الاستراتيجية الانمائية الدولية الواردة في الفقرة ١١٠ بأن يبحث بنفسه الاقتراح الخاص بإنشاء صندوق انمائي دولي بحيث يتسنى تقديم تقرير الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة على الأكثر .

١٠٦ - وأشارت عدة بلدان متقدمة الى الزيادات الكبيرة في مساعدتها الانمائية الرسمية . فقد زادت جمهورية ألمانيا الاتحادية معونتها الانمائية الرسمية بنسبة ٣٠ في المائة ، وبذلك بلغت تلك المعونة ٤.٤ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي . وفي عام ١٩٨٠ زادت معونتها الانمائية الرسمية بنسبة ٥ في المائة مرة أخرى ، كما تزمع زيادة هذه النسبة الى ١٠ في المائة في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٤ ، أي حوالي ضعف معدل النمو في اجمالي الميزانية الاتحادية .

وقد أضافت المعونة الانمائية الخاصة ما يربو على ١٠ في المائة الى تدفقات المعونة الانمائية الرسمية . وقال وفد فرنسا ان تحقيق هدف الـ ٧٠ في المائة التزام حيوى ، وأعلن ان مستوى المعونة الانمائية الرسمية التي تقدمها فرنسا ارتفع من ٥٩٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي في عام ١٩٧٩ الى ٦٢٠ في المائة في عام ١٩٨٠ . وخصصت الترويج منذ ١٩٧٨ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمعونة الانمائية الرسمية ، ويقضي برنامج الحكومة الطويل الأجل للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ باجراء زيادات تدريجية تصل الى ١٣ في المائة . وأعلن ممثل ايطاليا ان بلده يسعى لبلوغ هدف المعونة الانمائية الرسمية الذي يقدر بـ ٧٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي مع التأكيد بصفة خاصة على تقديم المساعدات للأغذية والزراعة . وأوضح وفد الولايات المتحدة ان مساعدات بلده التقنية المتصلة بالأغذية بلغت في الماضي ٤ بلايين دولار للمنظمات المتعددة الأطراف ، و ١٥٠ بليون دولار للبرامج الثنائية . وأعلن وفد اليابان أن حكومته تعتنز خلال النصف الأول من الثمانينيات زيادة معونتها الانمائية الرسمية الى ما يربو على الضعف وذلك بالمقارنة بمستويات المعونة في النصف الثاني من العقد الماضي .

١٠٧ - وأشار وفد الاتحاد السوفياتي الى تعاون بلده مع البلدان النامية ، مؤكدا على أهمية الاتفاقات والبرامج الطويلة الأجل التي من شأنها ان تسمح للبلدان النامية بتنفيذ خططها الطويلة الأجل ، وتسمح بمزيد من الاستقرار في مجال التعاون . وأكد ايضا على تعاونه مع الكثير من وكالات الأمم المتحدة ، ومن بينها اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ ، ومظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليهيدو) .

١٠٨ - وعرض وفد العراق ، الذي ينفق بلده الآن ٣٦ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي على المساعدة الانمائية ، أن يشترك مع البلدان الأخرى الأعضاء في مظمة الاوبك في برنامج على نطاق العالم بأسره لاستئصال الجوع وسوء التغذية ، شريطة أن تصل البلدان المتقدمة الى النسبة المستهدفة ، وهي ٧٠ في المائة على الاقل .

١٠٩ - وأوضح ممثل البنك الدولي أن قروض البنك للإنتاج الزراعي ستصل الى ٣٥ بليون دولار بانتهاء سنته المالية في حزيران/يونيه ١٩٨١ وأعلن ان الاقتراض متعدد الأطراف لم ينخفض في السنوات القليلة الماضية كما أشار البعض . وقال ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بأن مظمته تعهدت بمبلغ ٩٩٠ مليون دولار للمشاركة والبرامج التي تستهدف التخفيف من وطأة الجوع ، وسوء التغذية والفقر الريفي في ٧٠ دولة من الدول الأعضاء ، وقد تجاوزت التكاليف الكلية المقسدة لهذه الأنشطة ٤ بلايين دولار . وقد حدد الهدف من البرنامج التشغيلي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة (١٩٨١ - ١٩٨٣) بمبلغ ١٥ بليون دولار ، وكان من المتوقع أن يتم التوصل الى اتفاق بشأن حصص المساهمة في تغذية الموارد حسب فئات البلدان المختلفة في منتصف ١٩٨١ . وأوضح ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن ٨٠ في المائة من موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي المخصصة للبرامج القطرية في الدورة الثالثة سوف توجه الى البلدان ذات الدخل المنخفض ، ومن بينها جميع بلدان العجز الغذائي التي ستتاح لها فرصة تكريس قدر أكبر من موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي للبرامج الغذائية اذا رغبت في ذلك .

١١٠ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢٩ من النتائج والتوصيات ، أشار مندوب المملكة المتحدة مؤكدا على البيانات التي ادلى بها بلده في المؤتمر العام الخامس للأونكتاد ، وعلى الموافقة على الاستراتيجية الانمائية الدولية واعتمادها وذلك فيما يتعلق بالتقدم صوب النسبة المستهدفة للمعونة وهي ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي .

١١١ - وأكد عدد قليل من الوفود على اهمية المشاريع المشتركة بين البلدان على الصعيد العام والخاص ، كوسيلة اضافية لزيادة تدفقات الموارد .

١١٢ - أوضح ممثل برنامج الاغذية العالمي انه تم حتى الآن الوفاء بحوالي ٧٥ في المائة فقط من الرقم المستهدف للبرنامج والبالغ ١ بليون دولار لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وان احتمالات تحقيق هذا الهدف لا تبدو مشجعة بصورة خاصة . وقد اقترح هدفا مقداره ١.٢ بليون دولار لفترة السنتين التالية . وهو " هدف اللانمو " بالقيمة الحقيقية . وأوضح ايضا ان احتياجات الصون الغذائي للمعونة المشاريع يمكن ان تزداد بصورة حادة بحلول عام ١٩٨٥ ، مع ظهور احتياجات اضافية تصل من ٥ الى ٥ ملايين طن سنويا .

١١٣ - وأكد كثير من الوفود على الحاجة الى بذل المزيد من جهود المساعدة لتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي وتشمل زيادة المعونة من الأسمدة لبلوغ هدف مؤتمر الاغذية العالمي وقدره مليون طن من المغذيات سنويا . وكان هناك تأييد واسع ايضا لزيادة الاستثمارات في البحث والارشاد والتدريب الزراعي .

١١٤ - وكان هناك تأييد للاقتراح الذي يقضي بأن يقوم كل من البلدان المتبرعة بصياغة استراتيجية مساندة لدعم الاستراتيجيات الغذائية الوطنية لدى البلدان النامية بدرجة كافية . ومع ذلك ، رأيت بعض البلدان ان هذا المفهوم لم يوضح بصورة كافية ، أو أن الترتيبات القائمة كافية ، أو أن فرض مثل هذا الالتزام على الجهات المتبرعة قد لا يكون مرغوبا ، ورأى عدد من البلدان أنه ينبغي لجميع البلدان ان توافق على استراتيجيات مساندة تشمل كل جوانب المشاكل الغذائية العالمية بما في ذلك المساعدة الانمائية ؛ والسياسات التجارية ومسائل الأمن الغذائي العالمي . وبالإشارة الى الفقرة ٣٠ من النتائج والتوصيات ، أعربت المملكة المتحدة ، نيابة عن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والدول الأعضاء فيه ، عن رغبتها في أن تسجل انها تعتبر المقترحات الواردة في هذه الفقرة موجهة الى جميع البلدان .

١١٥ - وأشارت بعض الوفود الى أهمية السلم ، والانفراج من أجل تحسين الأمن الغذائي العالمي وأشير الى " برنامج العمل من أجل السلم " الذي قدم للمؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي منذ بضعة اسابيع . وهناك اهتمام بوقف سباق التسلح ، واتخاذ الخطوات المؤدية الى نزع السلاح . ويعتبر نزع السلاح مصدرا هاما لتحقيق رخاء الشعوب . ودعا أحد الوفود الى ايلاء المزيد من الانتباه الى هذه القضايا في توصيات المجلس .

١١٦ - وشدد كثير من الممثلين على أهمية تضامن جهود جميع الشعوب والبلدان ، في عالم يزداد ارتباطا ، من أجل استئصال الجوع والتخلف . وكان هناك اتفاق واسع على الحاجة الى اظهار المزيد من التصميم السياسي واتباع سياسات أكثر شجاعة للتحرر نحو بلوغ أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والمتعلقة بالاغذية والتخذية . وقد ظهرت أهمية ذلك بصفة خاصة في ضوء المستقبل القائم للاقتصاد العالمي في السنوات القادمة ، والصعاب الحالية التي تعترض سبيل التعاون الدولي . وفي هذا الموقف ، ينبغي للمجلس ، كما قال أحد المندوبين ، أن يضرب المثل على التصميم السياسي ووضوح الرؤية .

الفصل الثالث

دور مجلس الأغذية العالمي وعمله المقترح للمستقبل

ألف - دور مجلس الاغذية العالمي

- ١١٧ - لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته الموجهة الى المجلس في دورته السابعة أن المجلس قد وضع الاستراتيجية الانمائية الدولية في صدر جدول أعماله في العام الأول من عقد الثمانينيات . وقال ان الأمم المتحدة تتطلع الى مجلس الأغذية العالمي بموجب ولايته الخاصة، للقيام بدور هام خلال العقد وذلك عند استعراض وتقييم استراتيجيته .
- ١١٨ - واتفق الأعضاء اثناء مداولا تهم حول دور المجلس على ضرورة ان يواصل المجلس تأكيد دوره الأساسي بوصفه الهيئة الوزارية الوحيدة بالأمم المتحدة ، وهو التركيز على العملية السياسية لحشد التأييد من أجل حل مشاكل الاغذية في العالم . وقد انعكس هذا الرأي ايضاً في بيانات رئيس المجلس وفي بيانات رئيسيه السابقين اللذين تحدثا اثناء الدورة .
- ١١٩ - وأكد ارتورو تانكو في كلمة التوديع بوصفه الرئيس الذي انتهت مدته ، على أن المجلس هو الاعتراف الصريح بأن قضية الأغذية تحظى بأوسع اهتمام عالمي .
- ١٢٠ - ولاحظ فرانشيسكو مريورا باغو الرئيس الجديد للمجلس ان المجلس انشئ عام ١٩٧٤ كاستجابة عاجلة من جانب الحكومات للقلق الذي اثارته ازمة الاغذية عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ . وقال ان على مجلس الاغذية العالمي أن يقوم بدور هام للغاية حيث ان اشباع الاحتياجات الغذائية على نطاق العالم يرتبط بالكثير من المشاكل التي تؤثر على الانسانية بصور مختلفة . وجاء المجلس تأكيداً لارادة المجتمع الدولي لحل المشاكل التي تتجاوز الحدود والقوميات .
- ١٢١ - وأعلن سيد مرعي أول رئيس للمجلس ، وأمين عام مؤتمر الأغذية العالمي لعام ١٩٧٤ ان مجلس الأغذية العالمي " لم ينشأ ليكون مجرد منبر للكلام ينتهي فيه العمل بمجرد الانتهاء من القاء الكلمات " ولكنه آلية المتابعة الدائمة لمؤتمر الاغذية العالمي . وحث الحكومات على ان تمنحه تأييدها الملتمزم .
- ١٢٢ - واعترف المجلس بأنه يقف بصورة فريدة في قلب العملية السياسية فيما يتعلق بالأغذية ، وبأنه ينبغي الاستفادة القصوى من وجود وزرائه لتوليد استجابة دينامية للمجتمع الدولي عبر تبادل الآراء الصريح والحر لحل مشاكل الاغذية العالمية .
- ١٢٣ - واتفقت الوفود على ان افضل طريقة ينفذ بها المجلس ولايته هي من خلال السياسات بدلاً من التنسيق الادارى . وفي الوقت نفسه ، كان هناك اعتراف بأنه ينبغي للمجلس ، وفقاً لاختصاصاته ان يتابع جهود منظومة الأمم المتحدة ككل في الأمور المتعلقة بالأغذية .
- ١٢٤ - واقترح احد الوفود ان تتركز دورات المجلس في المستقبل بصورة اكبر على قضايا السياسات بالتحديد ومن ثم يمكن اختصارها . وأعلن بلد آخر عن الرأي بأنه ينبغي أن تجرى المناقشات

الصريحة في المجلس مع ايلاء الاعتبار الواجب للمسؤوليات المحددة للمحافل الأخرى . واقترح وفد آخر أيضا انه ينبغي لرئيس المجلس ان يستغل مكانته فيما بين الدورات لحشد التأييد لتوصيات المجلس .

١٢٥ - واعترف أحد الممثلين بأنه من الصعب ان تقيم من الناحية الكمية ، انجازات هيئة لتنسيق السياسات مثل مجلس الأغذية العالمي . وان توصياته المتعلقة بالسياسات قد تواجه بعض المقاومة وبعض الانتقادات ، بيد أن وجوده امر ضروري لمصالح منظومة الأمم المتحدة . وقال ان مجلس الأغذية العالمي ليس قيما وحسب وانما ضروري لأنه بالتحديد المحفل الوحيد القائم الذي يتيسر للوزراء داخله ان يدرسوا السياسات دون ان يتورطوا في ولايات تشغيلية او في نزاعات اقليمية بين الوكالات العاملة . ففي داخل مجلس الأغذية العالمي وحده يستطيع الوزراء ان ينظروا نظرة موضوعية الى الصورة الكلية للأغذية في العالم دون ان يساورهم القلق ازاء حماية المصلحة الخاصة لأبيئة منظمة بذاتها ، مع الاعتراف الكامل بأن قضايا الأغذية لا يمكن معالجتها بمعزل عن التأثير الكبير لقطاعات الاقتصاد الأخرى على مشكلة الجوع وسوء التغذية . وينبغي أن يبحث الوزراء بحرية علاقات الترابل بين وكالات منظومة الامم المتحدة والطريقة التي تؤثر بها أنشطة احدى الوكالات على أنشطة وكالة اخرى . وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأنه ينبغي للمجلس أن ينفذ تعليماته باجراء استعراض دورى للمشاكل الكبرى وقضايا السياسات التي تؤثر في الوضع الغذائي العالمي ، وأن يوصي أيضا بالتدابير العلاجية حسب الاقتضاء دون خوف حتى لو لم تحظ توصياته بالشعبية الكافية . وأعرب عن شعوره بأن الملاحظات التي ابداهها في هذا الموضوع امام الدورة السابقة لم تنعكس بدقة في قرار الدورة .

١٢٦ - ورأت بعض الوفود أن الدور التنسيقي للمجلس فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة يحتاج الى مزيد من الايضاح وأنه يحتمل تفسيرات مختلفة . وتساءل البعض عن مدى قدرة المجلس ، بما لديه من عدد صغير من العاملين على القيام بالتنسيق بين الأسرة الواسعة للوكالات المعنية داخل الأمم المتحدة في مجال الاغذية وما يتصل بها من قضايا .

١٢٧ - واتفق الجميع على ان المجلس لا يتحمل مسؤولية تشغيلية وأنه من الأفضل لمصلحة المجتمع الدولي ان يركز المجلس على قضايا السياسات التي تحتاج الى ممارسة جماعية للارادة السياسية لحل مشاكل الأغذية .

١٢٨ - وأكد عدد من الوفود على التضافر الوثيق بين مجلس الاغذية العالمي ومنظمة الاغذية والزراعة . وأكد أيضا أحد الوفود على الالهمية الخاصة لقيام قدر كاف من التنسيق بين أنشطة المنظمات الأربع المتصلة بالأغذية والتي توجد مقرها في روما . واقترح وفد آخر انه ينبغي للمجلس ان يناقش التوصيات الواردة في الدراسة التي اعدتها منظمة الأغذية والزراعة بعنوان : " الزراعة نحو عام ٢٠٠٠ " وأن يؤيد العمل الجوهرى الذى تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة في الميدان .

١٢٩ - وينظر الى المكتب والأمانة على انهما يقومان بدور هام في عمل المجلس . واقترح أحد الوفود ان بإمكان رئيس المجلس ان يشارك بصورة ايجابية في تغذية موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . واقترح أيضا انه ينبغي للأمانة ، بدورها ، ان تواصل اعداد وثائقها على اساس الموضوعية ، والوضوح ، والصراحة ، والاحساس بالواقعية .

باء - مساهم الاجتماعات التحضيرية

- ١٣٠ - وفيما يتعلق بطريقة وخصائص الاجتماعات التحضيرية للمجلس ، فقد أشيد بالطريقة التي أدار بها السيد جوزي ليفيست رئيس المجلس بالانابة اعمال الاجتماع التحضيرى للدورة الحالية .
- وذكرت بعض الوفود ان الاجراءات التي اتبعت في ذلك الاجتماع كانت نموذجاً مفيداً لإدارة الاجتماعات التحضيرية المقبلة . وشعر آخرون بأنها لم تلتزم بالاجراءات المرعية لدى الأمم المتحدة وأنه ينبغي للاجتماع التحضيرى ان يعتمد تقريره الخاص . وشعروا بأن مخالفة ذلك من شأنه ان يضعف فعالية الاجتماع التحضيرى بصورة خطيرة . ورأت بعض الوفود أنه ينبغي عقد الاجتماع التحضيرى قبيل الاجتماع الوزارى بشهرين على الأقل ولمدة خمسة ايام وأن تشكل لجنة صياغة لاعداد التقرير . واقترحت بعض الوفود ان تقوم الاجتماعات التحضيرية بصياغة التوصيات والتصرف على مجالات الاتفاق أو الاختلاف لبحثها الوزراء ، ولهم حرية قبولها او تعديلها او رفضها .
- ١٣١ - ورأى أحد الوفود ان تقرير الاجتماع التحضيرى السابق لم يعكس بصورة كافية آراء البلدان النامية .
- ١٣٢ - وأعلن وفد آخر انه ينبغي للمجلس مواصلة عقد اجتماعاته التحضيرية في روما حيث يوجد ممثلون لمعظم الحكومات مع ملاحظة ان عقد الاجتماع بعيداً عن روما قد ينتج عنه عدم توازن التمثيل .
- ١٣٣ - ورأى الوزراء ان الاجتماعات التحضيرية ذات طبيعة استشارية ويجب ألا تمس ، بأى حال من الاحوال ، حقوقهم في اتخاذ القرارات نيابة عن حكوماتهم . وكان هناك اتفاق في الرأى على أنه ينبغي للمجلس ان يتتبع في الاجتماع التحضيرى لدورته القادمة في بنغالاديش اجراءات الاجتماع التحضيرى للجلسة الوزارية السابعة .

جيم - برنامج العمل للمستقبل

- ١٣٤ - قال المدير التنفيذي في بيانه امام المجلس ان الحافز الذى قدمته الحكومات لاستعراض السياسات ، أو تنقيحها اذا لزم الأمر ، من أجل زيادة الموارد دعماً لحل مشاكل الاغذية من جانب جميع الأطراف دون استثناء وجميع البلدان التي يسمح لها ونصحها بذلك يعتبر لب الجهود التي يبذلها مجلس الأغذية العالمي وسوف يشكل جزءاً جوهرياً من جدول أعماله المقبل . ونظراً لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة سوف تقوم بأول استعراض وتقييم لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية في عام ١٩٨٤ ، فان الدورة الثامنة للمجلس ستتيح فرصة كبيرة لاجراء استعراض ميداني تقوم به الحكومات والوكالات الدولية لتوجيه سياساتها وبرامجها صوب انجاز غايات ، وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية . ويمكن ان يشتمل ذلك على تقييم مدى التقدم المحرز فيما يتعلق بالاستراتيجيات الغذائية الوطنية ، ووضع تدابير وطنية للمخصصات الغذائية .
- ١٣٥ - وأشار المدير التنفيذي الى مشروع خطة المجلس المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ كجزء من التخطيط العام المتوسط الأجل للأمم المتحدة والذي سبق ان عممه على الوزراء لاستعراضه .

وقال ان مداولات ونتائج هذه الدورة بشأن الاستراتيجية الائمة للشمانينات ، و دور المجلس فيما يتصل بذلك ، اتاحت توجيهها فيما لتتقيد المشروع قبل ارساله الى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

١٣٦ - وأيدت بعض الوفود الفكرة القائلة بأنه ينبغي للأمانة ان تضع التقدم المحرز على صعيد استراتيجيات القطاع الغذائي قيد الاستعراض المستمر ، وأن ترفع تقارير بشأنه الى المجلس في الدورات التالية . وقد يأتي ذلك استجابة للقلق البادى ازاء ضرورة توافر متابعة كافية لهذمه المبادرة الهامة . وكان هناك اتفاق على انه ينبغي للمجلس الاستمرار في تنظيم مشاورات اقليمية ودون اقليمية من أجل حشد الدعم لجهود الانتاج الغذائي في البلدان النامية وتبادل الخبرات بصورة مستمرة فيما بينها .

١٣٧ - ولا حظ أحد الوفود أنه قد يهم البلدان الأعضاء ان تعرف الدور الذي يمكن ان تقوم به الاستراتيجية الغذائية في انشطة الشركات عبر الوطنية في ميدان الاغذية ، وقال ان تقييم ميزان المخاطر والمزايا فيما يتعلق بالأهداف الائمة لمثل هذه الأنشطة ، يجب ان يتم عن طريق كل بلد على حدة . غير ان مجلس الاغذية العالمي يمكن ان يستخدم كمحفل لاجراء تقييم اكثر شمولاً يقوم على اساس تجارب كل بلد على حدة .

١٣٨ - واقترح وفد آخر انه ينبغي للمجلس ان يبحث قضية الشركات عبر الوطنية وعلاقتها بالقضايا الغذائية بقدر اكبر من الدقة ، مع التركيز على جملة امور ، منها مسلك المؤسسات عبر الوطنية في البلدان النامية ومدونة قواعد السلوك لتلك الشركات بمجرد خروجها الى حيز الوجود .

١٣٩ - وحتى يتسنى للمجلس مساعدة الحكومات على بحث أعمال الوكالات فيما يتعلق بالاغذية والاسهام في حل مشاكل الاغذية العالمية ، لاحظ أحد الوفود ان الموجز الخاص بنشاط المنظمات والهيئات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة ، رغم منفعته ، ليس سوى خطوة أولى على الطريق . واقترح ان تضطلع الأمانة بعمل اكثر تحليلاً عن طريق اعداد تقرير يرفق بالموجز ، ويتناول علاقة عمل هذه المنظمات بالاستراتيجيات الوطنية والدولية ، والعلاقات فيما بينها ، واقترح ان تركز هذه الممارسة في المقام الأول على افريقيا بوصفها الاقليم الاكثر تضرراً من الجوع وسوء التغذية .

١٤٠ - وأوضح أحد الوفود - رداً على هذا الاقتراح - انه من المفروض أن تقوم " وحدة التفتيش المشتركة " التابعة للأمم المتحدة ببحث المسائل ذات الصلة بمسؤوليات المنظمات الدولية المختلفة ، وأنه ينبغي ان يعهد بمثل هذا العمل لتلك الهيئة ، غير أن المتكلم السابق اجاب بأن هذا لا يفي بالحاجة الى بحث موجه صوب السياسة الشاملة لهذه المسائل .

١٤١ - ورأى وفد آخر انه من الأنسب ان تضطلع البلدان المعنية باستعراض من هذا القبيل .

١٤٢ - وقرر المجلس انه ، طبقاً لولايته ، سوف يصدر تعليمات لأمانته بأن تعد للاجتماع القادم جميع المعلومات المتصلة بما تقوم به الوكالات الدولية الناشطة في القطاع الزراعي بافريقيا من أعمال ، مع ابراز مدى كفاية ما يتم عمله بشأن مشكلة الاغذية في افريقيا . وينبغي للأمانة ان تستفيد الى ابعد حد من الدراسات التي اجريت بالفعل .

١٤٣ - واقترح وفد آخر انه لمساعدة المجلس على تحديد مدى التقدم الذي احرز منذ مؤتمر الاغذية العالمي ، ينبغي للأمانة ان تعد تقريراً يضم المقترحات الرئيسية للمؤتمر ويحدد مدى التقدم او عدم التقدم في تنفيذ كل اقتراح منها مع تقديم توصيات محددة وحلول مقترحة .

١٤٤ - واقترح أحد الوفود ان تعد الأمانة تقريراً عن تحرير التجارة بحيث يعرض على الدورة القادمة .

١٤٥ - ومع مراعاة الملاحظات السابقة والتطورات المقبلة ، كان هناك اتفاق عام بشأن الموضوعات المقترحة للدورة الثامنة للمجلس لعام ١٩٨٢ في داكا ، بنغلاديش ، بما في ذلك دعم بالموارد لجهود البلدان النامية من أجل تحقيق الاعتماد على الذات في مجال الأغذية ، واستعراض الحكومات والوكالات للأعمال السياسية للتعجيل بتنفيذ برامج الاغذية الوطنية ، وأهداف الأمن الغذائي العالمي - برامج وتوقعات .

١٤٦ - واقترح أحد الوفود النظر في الموارد والجهود الوطنية ، واقترح وفد آخر ان تتضمن أهداف الامن الغذائي العالمي دراسة الانجازات والبرامج والتوقعات . واقترح وفد ثالث ضرورة ادراج توافق مستلزمات الانتاج الأساسية .

دال - موعد ومكان انعقاد الدورتين المقبلتين

١٤٧ - قرر المجلس ان يعقد دورته الوزارية الثامنة في داكا ، بنغلاديش ، في الاسبوع الذي يبدأ يوم ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، بناء على دعوة من حكومة بنغلاديش . وقد احيل الوزراء علماً بما جاء في الفقرة ٢٤ من مقرر الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠١ الذي اتخذ عام ١٩٧٩ والذي يطلب من الأجهزة الفرعية للجمعية الانتهاء من عملها في موعد غايته ١ ايلول / سبتمبر من كل سنة ولكن المجلس قرر ان يطلب استثناءه من هذه القاعدة بالنسبة لدورته لعام ١٩٨٢ .

١٤٨ - وتلقى المجلس عرضين من حكومتي الأرجنتين ، ونيكاراغوا لاستضافة الدورة التاسعة في عام ١٩٨٣ .

الفصل الرابع

تقرير المجلس الى الجمعية العامة

ألف - تنظيم العمل

١٤٩ - شكل المجلس في الجلسة الخامسة لدورته فريقا عاملا لصياغة النتائج والتوصيات . وتكون الفريق من الاربعين ونيكاراغاوا (امريكا اللاتينية) ، وزاير والسودان (افريقيا) ، وباكستان والفلبيين (آسيا) ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وهنغاريا (البلدان الاشتراكية لشرق أوروبا) ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة (أوروبا الغربية وبلدان أخرى) وشارك ممثلو اليابان ، ويوغوسلافيا والاتحاد الاقتصادي الاوروبي في عمل الفريق . وعين الرئيس المهندس ابييلارد وامايا برونو (المكسيك) ممثلا شخصيا له ليقوم بعمل رئيس الفريق العامل .

١٥٠ - وبحث المجلس مشروع النتائج والتوصيات في الجلسة السابعة للدورة وأدخل عليه تعديلات واعتمده ككل وبدون تصويت .

باء - مواقف وملاحظات بشأن النتائج والتوصيات

١٥١ - وأبدت بعض الوفود بعد اعتماد نتائج وتوصيات مجلس الاغذية العالمي ، تعليقات وملاحظات وتحفظات على النحو التالي :

(أ) أراد مندوب كندا ان يسجل أنه يعتقد اعتقادا راسخا ، فيما يتعلق بالفقرة ٨ من النتائج ، بأن الجهود الوطنية المتضافرة للبلدان النامية ينبغي ان تزداد وان تلقى دعما دوليا منتظما حتى ولو كان معنى ذلك اعادة ترتيب الاولويات واعادة تخصيص الموارد النادرة من المصادر الأخرى .

(ب) وأبدى وفد الولايات المتحدة الامريكية تحفظا ازاء الفقرة ٢١ من النتائج : فالولايات المتحدة تعتقد أن اعمال المجلس ستكون اكثر فائدة لو ركز المجلس جهوده على وضع التدابير الملائمة التي سوف تسهم في تعزيز الأمن الغذائي العالمي أكثر من تركيزه على دمج هذه التدابير في " مجموعة " أو " شبكة " . ان لن تؤدي مجموعة كهذه الا صوب تحويل الاهتمام عن المشكلة الاساسية ألا وهي الانتاج . كما تعتقد الولايات المتحدة أن عبارة " بأسعار وشروط معقولة يمكن لتلك البلدان ان تتحملها " لا يمكن وضع تعريف دولي لمدلولها وسيميل كل طرف معني الى اقرار معلومة واحدة عن معنى " بأسعار وشروط معقولة " .

(ج) وفيما يتعلق بالفقرة ٢٢ ، أبدى ممثل الولايات المتحدة تحفظا : لأن بلادها تؤمن بقوة بما لانشاء مخزونات احتياطية ملائمة من اهمية بالنسبة للأمن الغذائي العالمي . ولأن الولايات المتحدة انفردت باستحداث سياسات تقضي بانشاء احتياطي لمواجهة الأهداف المحلية

والاحتياجات الدولية ، بما في ذلك إنشاء احتياكي للأمن الغذائي ، وحث البلدان الأخرى على البدء منذ الآن في إنشاء برامجها الاحتياطية بدلا من أن تنتظر إبرام اتفاقية لتجارة القمح أو أى إجراء دولي آخر .

(د) وأبدى مندوب الولايات المتحدة أيضا رغبة في تسجيل التحفظين التاليين - أزا الفقرة ٣٠ من النتائج : ان مفهوم استراتيجيات الدعم الوطني لم يناقش الا بطريقة تمهيدية . وان القضايا ذات الصلة به وما تنطوى عليه من أمور تحتاج الى تعريف واضح قبل اتخاذ أى مقرر بصدد ذلك الاقتراح .

(هـ) وأبدى الممثل الكندي رغبة في أن يسجل - فيما يتعلق بالفقرة ٣٤ - أنه ممنا يندرج تحت مسؤولية المجلس بموجب دوره التنسيقي في ميدان الأغذية وعلى ضوء التدوير الخبير في الموقف الغذائي بأفريقيا ، اجراء تقييم مستقل لفعالية برامج المساعدة المتعددة الأطراف لزيادة الانتاج الغذائي واستئصال الجوع وسوء التغذية في افريقيا ، حتى تتيسر معرفة ما يقدمه كل طرف وما هيته والامام بالمشاكل ، ومعرفة ما اذا كان هناك تداخل أو تضافر بين الوكالات . وينبغي أن يكون هدف هذه الممارسة هو التوصية بالعمل .

(و) ورأى وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - وهو يقبل نتائج وتوصيات دورة هذا المجلس - ان من الضروري اضافة الاعلان التالي : " فيما يختص بالأحكام المتعلقة بالعمل والمشاركة الدوليين في تدابير الأمن الغذائي العالمي ، لمساعدة البلدان النامية في مجالي الاغذية والزراعة ، يؤكد وفد الاتحاد السوفياتي مجددا موقفه الأساسي على نحو ما ورد في الاعلان المشترك للبلدان الاشتراكية في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة (الوثيقة A/S-11 ACI/4 المؤرخة في ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) بشأن اسهامه في تنفيذ أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الثالث ، وموقفه على نحو ما ورد في اعلان البلدان الاشتراكية المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٨٠ ، فيما يتعلق باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للاستراتيجية في دورتها الخامسة والثلاثين . وسيواصل الاتحاد السوفياتي تقديم المساعدة للاقتصادية والتقنية في مختلف المجالات للبلدان النامية المعنية ، ومن بينها المساعدة في مجالات الزراعة والانتاج الغذائي ، وسوف تقدم هذه المساعدة بأشكال تتفق مع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والاقتصادية للاتحاد السوفياتي والتي أثبتت فعاليتها من الناحية العملية .

المرفق الأول

التعبير عن الامتنان لحكومة وشعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية (١)

ان مجلس الأغذية العالمي ،

وقد عقد دورته الوزارية السابعة في نوفي ساد بناء على الدعوة الكريمة الموجهة من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ،

وتقديرًا منه للترتيبات الممتازة التي جعلت بالامكان تسيير أعمال المجلس بفعالية ويسر ،

وتعبيرًا منه عن امتنانه العميق لما احيط به جميع الوزراء والمفوضين وغيرهم من المندوبين

والمراقبين من كرم بالغ وترحيب حار ،

١ - يحيي حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية وشعبها على الجهود الضخمة

التي كرسها للتضخيم للدورة الوزارية السابعة وتنظيمها وعلى نجاح تلك الجهود ،

٢ - يسجل تقديره العميق لما لقيه المشتركون في الدورة من كرم الضيافة ، والصدافة

الشاملة من جانب شعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ،

٣ - يرجو من رئيس المجلس ان يعرب عن امتنان المجلس العميق لفخامة سيرغي كرايجر

رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ولحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

الاشتراكية وشعبها .

(أ) اعتمد بدون تصويت في الجلسة السابعة للدورة الوزارية السابعة ، وكان قد

اقترحه السيد بيتر فاندر دور ممثل هنغاريا .

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على الدورة الوزارية السابعة
لمجلس الاغذية العالمي

<u>العنوان</u>	<u>بند جدول الأعمال</u>	<u>رمز الوثيقة</u>
خطاب مؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ من القائم بالأعمال المكسيكي وموجه الى المدير التنفيذي .	٢	WFC/1981/1
جدول الأعمال المؤقت وشروجه .	٣	WFC/1981/2
الأغذية في إطار الاستراتيجية الانمائية الدولية .	٤	WFC/1981/3 and Add.1
دور مجلس الاغذية العالمي وعمله المقترح للمستقبل .	٥	WFC/1981/4
الوضع الغذائي العالمي الراهن .		WFC/1981/5 and Add.1
تقرير عن سير العمل ١٩٨١/٨ .		WFC/1981/6
المنظمات والهيئات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالأغذية والتطورات المتصلة بها .		WFC/1981/7 and Add.1
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .		WFC/1981/8
تقرير الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية .		WFC/1981/9
تقرير الهيئة الدولية للبحوث الوطنية في مجال الزراعة .		WFC/1981/10
التقرير السنوي السادس للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها .		WFC/1981/11
تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي عن أعمال دورتها السادسة .		WFC/1981/12
ترشيح مقترح لشغل منصب مقرر مجلس الاغذية العالمي .	٢	WFC/1981/13

<u>العنوان</u>	<u>بند جدول الأعمال</u>	<u>رمز الوثيقة</u>
تقرير الاجتماع التحضيري للدورة السابعة .		WFC/1981/14
رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨١ وموجهة من سفير جمهورية السنغال الى المدير التنفيذي .	٢	WFC/1981/15
مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨١ وموجهة من سفارة اندونيسيا الى مجلس الاغذية العالمي .	٢	WFC/1981/16
قائمة الوثائق المعروضة على دورة المجلس الوزارية السابعة .		WFC/1981/INF/5
قائمة المشتركين في الدورة الوزارية السابعة .		WFC/1981/INF/6

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم منها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Veröffentlichungen der Vereinten Nationen sind über Buchhandlungen und Sortimentsbuchhandlungen der ganzen Welt erhältlich. Bitte wenden Sie sich an Ihren Buchhändler oder an die Vertriebsstelle (Sales Section) der Vereinten Nationen in Genf oder New York.